النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
مايو/أيار – يونيو/حزيران 2013 المجلد 43 العدد 003

منظمة العفو الدولية

شكراً لكم

أصبح لدينا معاهدة لتجارة الأسلحة

في هذا العدد
من النشرة الإخبارية

صورة الغلاف
صندوق ذخيرة تم الاستيلاء عليه من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان بالسودان، يوليو/تموز 2011. وفي 2 أبريل/نيسان 2013 احتفل النشطاء في شتى أنحاء العالم بوضع معاهدة جديدة من قبل الأمم المتحدة تنظم التجارة العالمية للأسلحة، بعد 20 عاماً من النضال.

«لا وجود لحقوق الإنسان في سري لنكا»
تدعي السلطات السريلانكية أن سجلها في مجال حقوق الإنسان قد تحسَّن، ولكن هل هذا صحيح؟ وقِّع على العريضة وأرسل مناشدة من أجل صحفي مختفٍ. **الصفحة 4**

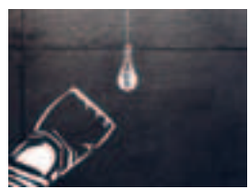

التعذيب – الحقيقة المؤلمة
غالباً ما تستخدم الدول قضايا «الأمن» و«مكافحة الإرهاب» كذرائع لاستخدام التعذيب. اكتشفْ ما يحدث في الولايات المتحدة ونيجيريا والعراق وروسيا. **الصفحة 6**

خمس طرق لقمع الصحفي
في اليوم العالمي لحرية الصحافة، دعنا نلقي نظرة على بعض الأساليب التي تُستخدم لإسكات الصحفيين حول العالم. **الصفحة 8**

بقعة ضوء على فضيحة
كيف ينظم الناس أنفسهم في عشوائيات كينيا وسائر العالم، لوقف عمليات الإخلاء القسري. **الصفحة 10**

بابوا غينيا الجديدة – شراب سام
تُظهر صور فلاد سوخين كيف يؤدي خليط سام من الوحشية المفرطة والحكومة غير القادرة على وقفها وغير المستعدة لذلك إلى إلحاق الضرر بحياة النساء. **الصفحة 12**

عمل ينطوي على مخاطرة – الدفاع عن حقوق الإنسان في الصين
اعتُقل المحامي الصيني تينغ بياو وتعرَّض للتعذيب بسبب عمله. إقرأ قصته. **الصفحة 14**

«هذه حرب باردة»
كاتيا ساموتسيفيتش من فرقة «بوسي ريوت»، تتحدث إلى النشرة الإخبارية الدولية. **الصفحة 20**

مناشدات عالمية
أكتب رسالة، غيِّر حياة شخص – إليك كل ما تحتاجه من معلومات من أجل القيام بتحرك. **الصفحة 22**

في هذا العدد أيضاً
جدول الأعمال يضم مقالة في عمود **ملاحظات من الميدان** من ساحل العاج **(الصفحتان 2-3)**، إلعب لعبتنا **طريق جديد إلى العدالة (الصفحة 16)**. الكاتب **عبدالعزيز بركة ساكن** يتحدث عن كتبه وعن حرية التعبير في السودان **(الصفحة 18)**.

الحصول على النشرة الأخبارية
تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع livewire.amnesty.org

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2013 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org
© Amnesty International Ltd
رقم الوثيقة: NWS 21/003/2013
Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات WIRE, Editorial and Publishing Programme, Amnesty International International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© Private

نشطاء في مدريد بإسبانيا يشيرون بالأصابع إلى زعماء العالم لحملهم على وضع معاهدة لتجارة الأسلحة من شأنها أن تنقذ حياة البشر، مارس/آذار 2013. وبعد أيام صوَّتت الأمم المتحدة على وضع حقوق الإنسان في صلب معاهدتها التاريخية الجديدة.

شكراً لكم، أصبح لدينا معاهدة!

بينما كنا نضع اللمسات الأخيرة على عدد مايو/أيار – يونيو/حزيران من النشرة الإخبارية، ورد خبر عاجل يفيد بأن زعماء العالم المجتمعين في الأمم المتحدة وافقوا أخيراً على معاهدة جديدة لتجارة الأسلحة في 2 أبريل/نيسان، بعد 20 عاماً من النضال الشاق والعمل على كسب التأييد. وسنحتفي بهذا النصر العظيم لحقوق الإنسان في عدد يوليو/تموز – أغسطس/آب من النشرة الإخبارية، حيث سنروي ما حدث سابقاً وما ينبغي أن يحدث تالياً.

وحتى ذلك الحين، اِقرأ المقابلات الحصرية التي أجريناها مع الأشخاص الذين كابدوا القوة القمعية الكاملة لدولهم لأنهم عبَّروا عن أفكارهم، ومن بينهم كاتيا ساموتسيفيتش من فرقة «بوسي ريوت» الروسية (الصفحة 20)، واطَّلِعْ على ممارسات التعذيب في سري لنكا (الصفحة 6)، ووقِّع على عريضتنا وأرسلْ مناشدة من أجل شخص معرَّض للخطر (الصفحة 22). ويُظهر الإنجاز العظيم للمعاهدة العالمية لتجارة الأسلحة أن الناس إذا تصدوا للظلم شخصياً، فإن ذلك يمكن أن يتحول إلى قوة تغيير هائلة.

اِقرأ النشرة الإخبارية الدولية على الإنترنت، ومدونة النشرة الإخبارية على الرابط: livewire.amnesty.org

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

نشطاء من شتى أنحاء أوروبا يحتفلون باليوم العالمي لطائفة «الروما» في 8 أبريل/نيسان 2013، بتنظيم تجمع خاطف أمام مبنى البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا. وقد قمنا بإنشاء نموذج مستوطنة لطائفة الروما بالحجم الحقيقي، تحتوي على أثاث وتجهيزات منزلية وحمام ومرحاض، كما قمنا بأداء عملية إخلاء قسري.

اطّلع على المزيد من المعلومات وشارك في حملتنا على الرابط: amnesty.org/roma واقرأ مدونتنا على الرابط: bit.ly/roma-flashmob

المهاجرون في المكسيك

قام فرع منظمة العفو الدولية في المكسيك بتوزيع ما يربو على 13,000 زوج جوارب على ملاجئ المهاجرين كجزء من حملته «إرسل جوربا»، التي تركز على الاحتياجات العملية للمهاجرين أثناء وجودهم في «الترانزيت»، وشجّع الفرع المؤازرين على إرسال جوارب إلى الملاجئ. شاهدْ فيلمنا على الرابط: sendsocks.org

ويروي الفيلم الجديد للمخرج مارك سيلفر بعنوان «من هي دياني كريستال؟» الذي عُرض في مهرجان صن دانس السينمائي لهذا العام، قصة مهاجر مجهول الهوية قضى نحبه في صحراء أريزونا، والجهود التي بُذلت لمعرفة عائلته وتحديد مكانها في بلده.

يرجى زيارة الرابط: www.whoisdayanicristal.com

اقرأ **النشرة** على الإنترنت

إن النسخة الإلكترونية للنشرة الإخبارية على الإنترنت تتيح لك إمكانية النقر على الصفحات وتكبير النصوص والصور. كما يمكنك النقر على روابط حية على الشبكة العنكبوتية للذهاب مباشرة إلى محتويات أخرى، ومنها أفلام فيديو، وزيارة مواقع ذات صلة على الشبكة الإلكترونية، والقيام بتحرك. ونجدُ على الموقع نفسه «النشرة الإخبارية»، وهي المدونة العالمية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة العفو الدولية.

وتتيح لك المدونة، التي يتم تحديثها بانتظام، تبصراً جديداً في عمل المنظمة في سائر أنحاء العالم. وإذا أشّرتَ بكلمة «like» على صفحتنا على فيس بوك، فإنك تحصل تلقائياً على روابط تُدخلك إلى مدونات جديدة في قائمة تحديثاتك.

يرجى زيارة النشرة الإخبارية على الرابط: livewire.amnesty.org

الصين: ليو شياوبو

في فبراير/شباط، تم تسليم عريضة الأسقف ديزموند توتو التي دعت الزعيم الصيني الجديد شي جنبنغ إلى إطلاق سراح ليو شياوبو، الحائز على جائزة نوبل، وزوجته ليو شياوبو إلى السلطات الصينية في برلين وهونغ كونغ ولندن وباريس (نيويورك وتايبه وواشنطن العاصمة. وقد شارك في التحرك ما يربو على 450,000 شخص من 130 بلداً.

وليو شياوبو هو أحد المؤلفين الرئيسيين «للميثاق 08» الذي يدعو إلى الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية.

اقرأ مقابلتنا مع المحامي الصيني المدافع عن حقوق الإنسان تنغ بياو في الصفحتين 14، 15.

رزمة جديدة لمناهضة الرقابة على الإنترنت

نشرت منظمة «مراسلون بلا حدود»، غير الحكومية رزمة تدريبية على الشبكة العنكبوتية كجزء من حملتها المستمرة ضد الرقابة على الإنترنت. وتحتوي الرزمة على أدوات عملية واستشارات وأساليب بشأن كيفية تحايل النشطاء على الرقابة وتأمين اتصالاتهم وبياناتهم الرقمية. وهي متوفرة باللغات الفرنسية والإنجليزية والروسية.

يرجى زيارة الرابط: bit.ly/fight-censorship

المؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

سيلتقي مشاركون من سائر أنحاء العالم في مدريد بأسبانيا في الفترة من 12 إلى 15 يونيو/حزيران في المؤتمر العالمي الخامس لمناهضة عقوبة الإعدام. وسيقوم المؤتمر، الذي ينظمه مركز «Ensemble Contre la Peine de Mort» بشراكة مع الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، بعقد ورشات عمل وموائد مستديرة وجلستين عامتين، تركز على منطقتي آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

للحصول على مزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
congres.abolition.fr

رحلة مع فرقة «ذي كيور»

انضمت مجموعة «فن من أجل منظمة العفو» إلى الفرقة البريطانية الأيقونية «ذي كيور» في رحلتها إلى أمريكا اللاتينية. وسيقوم متطوعون من فروع منظمة العفو الدولية في البرازيل وبراغواي والأرجنتين وشيلي وبيرو والمكسيك بترويج حملة «جسدي، حقوقي» في كل عرض تقدمه الفرقة. كما ستقوم فرقة «ذي كيور» بترويج الحملة على صفحتها على فيس بوك، التي تحظى بأكثر من 4.7 مليون معجب. وقد أسهمت فرقة «ذي كيور»، التي تعتبر من المؤازرين القدامى لمنظمة العفو الدولية، بألبوم «Instant Karma» في عام 2007 لحملة منظمة العفو الدولية من أجل إنقاذ دارفور.

يرجى زيارة: facebook.com/Artfor Amnesty

الحقوق الجنسية والإنجابية بالأرقام

يبلغ عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 24 سنة في العالم حالياً نحو 1.8 مليار شخص، يعيش معظمهم في البلدان النامية

يُصاب نحو 3000 شاب بفيروس نقص المناعة المكتسب يومياً

تُعتبر مضاعفات الحمل سبباً رئيسياً للوفيات بين الفتيات المراهقات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة في البلدان النامية

نسبة وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة بين الفتيات المراهقات تزيد بنحو 28% على نسبة وفيات النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة

في حالة استمرار هذه الأنماط، فإن العقد القادم سيشهد زواج 100 مليون فتاة في سن الطفولة

«لو خرجت من حفلاتنا الموسيقية حفنة من الأشخاص، ممن أصبح لديهم سلطة أكبر على أجسادهم وحياتهم، فإن ذلك وحده يعتبر أمراً جيداً».

روبرت سميث من فرقة «ذي كيور» (في الصورة أعلاه)

رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

ملاحظات من الميدان

القوة المعنوية للإدلاء بشهادة

بقلم المسؤولة الصحفية لويز أورتون

الباحثة في شؤون غرب أوروبا جيتان موتو تسلم تقرير منظمة العفو الدولية الجديد في ساحل العاج، مارس/آذار 2013.

عندما وصلنا إلى دويكوي في غرب ساحل العاج في فبراير/شباط لاحظنا الأثر الملموس لبحوث منظمة العفو الدولية. إذ كانت هذه المنطقة الأكثر تضرراً من أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في عام 2010. وقد أصدرنا للتو تقريرنا الجديد بعنوان «قانون النصر»، الذي يتضمن تفاصيل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الحكومية والمليشيات المحلية. وكان جميع من قابلناهم تقريباً متحمسين للحديث عن الضجة الكبرى التي أحدثها التقرير.

وحضرت جميع وسائل الإعلام الوطنية مؤتمرنا الصحفي الذي عُقد لإطلاق التقرير في العاصمة أبيدجان قبل بضعة أيام. وقد أيّد البعض الرئيس الحالي الحسن واتارة، بينما لا يزال آخرون يؤيدون الرئيس السابق لورانت غباغبو، الذي أدى عدم قبوله الهزيمة في انتخابات عام 2010 إلى إشعال فتيل أعمال العنف التي أسفرت عن وفاة ما لا يقل عن 3000 شخص. وبعد انتهاء فعالية إطلاق التقرير، تمكّنا من زيارة العديد من الأشخاص الذين أسهموا في التقرير – وقمنا بتسليم نسخ من التقرير باليد إلى كل من الباحث جيتان موتو ومدير الفرع البلجيكي لمنظمة العفو الدولية فيليب هنـزمانز، ومدير الفرع الكندي للمنظمة أليكس نيفي، كي يتمكن الأشخاص الذين نعمل معهم من قراءة كلماتهم منشورة.

لقد كان المشهد مؤثراً للغاية. وشعر الناس بالرضى بسبب تسجيل كلماتهم، وبالسعادة لأنهم أسهموا في فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ألحقت بهم أشد الضرر، فهم لم يُدلوا بشهاداتهم بسهولة واستخفاف.

وبعد مرور سنتين على أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات، لا يزال العديد من الناس يعيشون في ظل الخوف ويشعرون بالترهيب لأنهم ينتمون إلى الجماعة العرقية «الخطأ». بيد أن العديد منهم ظلوا يفعلون المستحيل من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

فقد عمد أحد الرجال الذين قابلناهم، وهو يفضل عدم الإفصاح عن اسمه، إلى النـزول بواسطة حبل في بئر كانت قد أُلقيت فيه جثث عديدة بعد وقوع مجزرة. وبالإضافة إلى انتشالها من البئر، قام ذلك الرجل بتصوير أفلام فيديو لها، كي لا يحاول أحد إنكار وجودها. ولم يكن لتقريرنا أن يُحدث مثل هذا التأثير لولا الشجاعة التي تحلّى بها أشخاص كهؤلاء.

اقرأ تقريرنا على الرابط: bit.ly/victors-law

«مع استعدادات سري لنكا لاستضافة اجتماع زعماء دول الكومنولث في نوفمبر/تشرين الثاني، فإن شهادات الناجين من التعذيب وغياب العدالة في قضاياهم يدحضان ادعاءات الحكومة بإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان.

© Vikalpas

«لا وجود لحقوق الإنسان في سري لنكا»

قال كومار: «لقد أحرقوا مختلف أجزاء جسدي بالسجائر. كما تعرضتُ للركل على سائر أعضاء جسدي. ووضعوني في زنزانة مظلمة خالية من النوافذ، وكنت مرغماً على النوم على الأرض».

© AP Photo

يمين: أفراد عائلات المختفين يحتجون على اختفاء أقربائهم، كولومبو، سري لنكا، يناير/ كانون الثاني 2012.
أعلاه: صحفيون سريلانكيون يحملون لافتات تظهر عليها صورة زميلهم الصحفي بودالا جيانثا، وهو مناضل من أجل حرية الصحافة ومنتقد جريء للحكومة. وكان قد اختُطف وعُذب على أيدي رجال مجهولي الهوية في شاحنة بيضاء في يونيو/حزيران 2009.

© Anton Gvozdikov/Shutterstock.com

كان كومار في السادسة عشرة من العمر عندما قامت حركة نمور تحرير تاميل عيلام – وهي جماعة مسلحة معارضة ما فتئت تقاتل من أجل استقلال التاميل منذ عام 1983 – بتجنيده قسراً في يناير/كانون الثاني 2008. وقد وقع في أسر الجيش السريلانكي في أبريل/نيسان 2009، أي في الأسابيع الأخيرة من الحرب الأهلية الدموية في سري لنكا. ولم تتم معالجته نفسياً كجندي طفل، وبدلاً من ذلك احتُجز بدون تهمة أو محاكمة لمدة 18 شهراً، وتعرَّض للتعذيب مراراً.

وفي مايو/أيار 2011 قال لمحاميه: «لم يُسمح لي بالاتصال بأحد في الخارج، ولم يُسمح لأحد بزيارتي. وكنت أسمع صراخ وعويل المعتقلين يومياً».

بيد أن تجربة كومار ليست فريدة. ففي مايو/أيار 2009، انتصرت الحكومة في حربها ضد حركة نمور تحرير تاميل عيلام التي دامت 26 عاماً، ولكن الانتهاكات التي ترسَّخت على مدى تلك الفترة ظلت مستمرة. وكانت الحرب تُستخدم كذريعة لاعتقال الأشخاص بدون توفر أدلة أو بدون مذكرات اعتقال، واحتجازهم لسنوات عدة. واليوم يمكن أن يلقى منتقدو السياسات الحكومية المعاملة نفسها.

قنونة الانتهاكات

يمكن أن يُستهدف الصحفيون والمحامون ونشطاء القواعد الشعبية – وكل من يتجرأ على انتقاد السلطات – بموجب قوانين الأمن الغامضة، وأن يُحتجزوا لسنوات بدون السماح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي.

ويُعتبر قانون منع الإرهاب – الباقي منذ فترة الثمانينات من القرن المنصرم – أحد الأدوات القانونية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة لإسكات منتقديها. وبموجب هذا القانون، يمكن القبض على الأشخاص بدون تهمة أو محاكمة واحتجازهم لمدة تصل إلى 18 شهراً بناء على أمر اعتقال، أو بانتظار المحاكمة إلى أجل غير مسمى. كما يمكن اعتقالهم في برزخ مشؤوم وحرمانهم من الحق في توكيل محامين، وتركهم عرضة للتعذيب – على الرغم من الخطر الدستوري لهذه الممارسة.

في عام 2009، أُدين الصحفي جيه إس تسينايا غام بموجب قانون منع الإرهاب، وحُكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة مع الأشغال الشاقة بسبب انتقاده معاملة الجيش للمدنيين خلال الحرب. وظل قيد الاعتقال بانتظار المحاكمة منذ القض عليه في مارس/آذار 2008. وقد استندت إدانته إلى اعتراف أدلى به بالإكراه. وفي يونيو/حزيران 2010، صدر عفو عنه وذهب إلى المنفى.

حشْر الأشخاص في مركبات بيضاء بالقوة

تعمد السلطات أحياناً إلى تجنب استخدام الطرق القانونية كلياً، حيث تلجأ إلى مضايقة منتقديها والاعتداء عليهم باستخدام وسائل غير معروفة. إذ تردد قصص كثيرة ومخيفة عن أشخاص حُشروا بالقوة في مركبات بيضاء وأُلقي بهم على قارعة الطرقات فيما بعد، أو لم يرهم أحد مرة أخرى.

ففي يونيو/حزيران 2009، قام رجال مجهولو الهوية يستقلون شاحنة بيضاء باختطاف من أحد شوارع ضواحي العاصمة كولومبو وتعذيبه. وبودالا جيانثا معارض جريء في نقده لمعاملة الحكومة للصحفيين، ورئيس نقابة الصحفيين العاملين في سري لنكا.

وفي حديثه معنا في مارس/آذار، قال بودالا متذكراً: «قصُّوا شعري ووضعوه في فمي وكمَّموني. ضربوني على كلتا رجليَّ وكسروا إحداهما من الكاحل. وقد استخدموا قطعة خشب لسحق أصابع يدي اليمنى إلى أن نزفت دماً. وقالوا لي: «هذا ما سيوقفك عن الكتابة».

وأخيراً أخلى خاطفوه سبيله، قائلين: «لن نقتلك الآن، ولكننا سنفعل إذا قمت بتنظيم المزيد من المظاهرات المناهضة للحكومة، وإذا تحدثت إلى وسائل الإعلام». ثم ألقوا به على قارعة الطريق في «منطقة تواجُد أمني مشدد» على حد وصف بودالا. وأضاف قائلاً: «كانت هناك نقاط تفتيش في كل مكان، فمن الذي سمح لهذه المركبة بالمرور بدون أن يوقفها أحد؟»

وقبل أسابيع من وقوع هذه المحنة تم استدعاء بودالا وزميل صحفي آخر لحضور اجتماع مع وزير الدفاع غوتابهايا رجاباكسا، وهو شقيق الرئيس ماهيندا رجاباكسا. وقال بودالا: «كان يجلس أمامنا، وقال لنا: «إذا لم تتوقفا عن ذلك، فإن أمراً سيحدث لكما».

وتشير كلمة «ذلك» إلى التقارير الصحفية التي كتبها بودالا وزملاؤه الصحفيون. «فقد كتبنا عن الفساد داخل الجيش، وكتبنا حول حقوق شعب التاميل. ولذا فقد صنَّفونا كمؤيدين لحركة نمور تحرير تاميل عيلام». فلم يرُقْ لهم أن نتحدث عن حقوق التاميل».

وقد فرَّ بودالا مع عائلته من البلاد في ديسمبر/كانون الأول 2009. وكان محظوظاً لأنه نجا بحياته. وفي يناير/كانون الثاني 2010 اختفى زميله الصحفي براجيث إكناليغودا، ولم يره أحد منذ ذلك الحين (أنظر «المناشدات العالمية، الصفحتان 23-22).

التعصب والخوف

ظل مناخ التعصب والخوف يخيّم على الجزيرة، مع تضييق الخناق على السكان من قبل الحكومة. وفي مارس/آذار عُزلت رئيسة القضاء شيراني بندارانايكا من منصبها عقب إعلانها عدم دستورية قانون قدَّمته الحكومة.

وتعرَّض المحامون الذين يعملون في قضايا التعذيب وغيرها من قضايا حقوق الإنسان للاستهداف والمضايقة. وفي هذه الأثناء لم يجر تحقيق مستقل وموثوق به في حالتي كومار وبودالا وغيرهما من النشطاء الذين اختفوا.

ومع ذلك، فإن السلطات تدعي أن سجلها في مجال حقوق الإنسان قد تحسَّن – وهو ادعاء عزَّزه اختيارها كمضيف لاجتماع زعماء دول الكومنولث في نوفمبر/تشرين الثاني، الذي كان بمثابة تبييض لوجهها بمساحيق هائلة على حد قول بودالا.

وأضاف يقول: «إنني لا أستطيع أن أفهم. لماذا قررت دول الكومنولث القيام بهكذا خطوة، لأنه لا يُسمح لأية منظمة من منظمات المجتمع المدني بالعمل هناك. ولا وجود لحقوق الإنسان في سري لنكا».

بادر إلى التحرك الآن

وقّع على عريضتنا على الرابط: amnesty.org/srilanka ولكتابة مناشدة عالمية من أجل براجيث إكناليغودا، أنظر الصفحتين 22 – 23.

الحقيقة

يُعتبر التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، بغض النظر عن مكان وكيفية ارتكابه. ولكن ذلك لا يردع العديد من الحكومات عن استخدامه باسم «الأمن» و«مكافحة الإرهاب». ويصادف يوم 26 يونيو/حزيران اليوم العالمي لمساعدة ضحايا التعذيب. ولإحياء ذكرى هذا اليوم نورد فيما يلي نبذة عما حدث في بضعة بلدان تعمل منظمة العفو الدولية بشأنها.

الولايات المتحدة الأمريكية: الإفلات من العقاب على ارتكاب التعذيب

في وقت مبكر من «الحرب على الإرهاب» التي شنتها إدارة بوش في مارس/آذار 2002، قُبض على الفلسطيني بلا جنسية زين العابدين محمد حسين (المعروف أيضاً باسم أبو زبيدة) في باكستان، وتم تسليمه إلى حجز الولايات المتحدة. وأُخضع لاحقاً إلى ما سُمي بـ «أساليب تحقيق مشددة»، ومنها «الإيهام بالغرق» – وهو أسلوب تعذيب يصل إلى حد محاكاة الإعدام بالغرق المتقطع.

وقد أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مقابلة مع «أبو زبيدة» وثلاثة عشر معتقلاً آخر في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا في أواخر عام 2006. وكان هؤلاء جميعاً قد نُقلوا إلى هناك من حجز وكالة المخابرات المركزية. وقد كانت مدة احتجاز أبو زبيدة سراً هي الأطول – أربع سنوات ونصف السنة من الاختفاء القسري.

وأبلغ أولئك الرجال اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنهم أُرغموا على الوقوف في أوضاع قاسية لفترات طويلة، حيث كان يتم مد أيديهم وتقييدها فوق رؤوسهم خلال التحقيق. ومن بين الأساليب التي وردت في تقرير الصليب الأحمر لعام 2007 المسرَّب: الاعتداءات الجسدية، والحبس في صندوق، والتعرية لفترة طويلة، والحرمان من النوم، والتعريض للبرد، والتهديد بإساءة المعاملة، والحرمان من المأكولات الصلبة أو تقييد الحصول عليها، والإيهام بالغرق. وكان أبو زبيدة الرجل الوحيد بين الذين جرت مقابلتهم، الذي زعم أن كافة أساليب التعذيب المذكورة قد استُخدمت ضده.

وخلصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى نتيجة مفادها أن العملاء الأمريكيين هم المسؤولون عن حالات الاختفاء القسري – التي تعتبر جريمة بموجب القانون الدولي – بالإضافة إلى التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ودعت اللجنة السلطات الأمريكية إلى تقديم المسؤولين عن تلك الحالات إلى ساحة العدالة. ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن. ولا يزال أبو زبيدة معتقلاً في غوانتنامو بدون تهمة أو محاكمة، بعد مرور أكثر من 11 عاماً على احتجازه.

روسيا: الأدلة التجريمية

«يتعرض للتعذيب نحو 80 بالمئة من المشتبه بهم المتهمين بالتطرف أو الإرهاب. ولا يستطيع سوى عدد قليل جداً من المعتقلين تحمُّل ذلك التعذيب بدون الإدلاء باعترافات كاذبة وتجريم الآخرين. ويُدلي الباقون «باعترافات» تصبح بعد ذلك أدلة رئيسية بيد الادعاء العام».

من أقوال باتير أخيلغوف، وهو محام في مجال العدالة الجنائية من إنغوشيا بروسيا. ويُبرز هذا القول كيف يُحرم الأشخاص المتهمون بالتطرف أو الإرهاب من المحاكمات العادلة بسبب قبول «الاعترافات» المنتزعة تحت التعذيب «كأدلة».

وقد عمل أخيلغوف في عدة قضايا شهيرة، ومنها قضية رسول كوداييف، وهو معتقل سابق في غوانتنامو. وحال عودة رسول إلى روسيا، قُبض عليه للاشتباه في مشاركته في هجوم إرهابي على منشآت حكومية في نالتشيك في عام 2005.

ويصرُّ رسول على براءته، ويزعم أن الشرطة قامت بتعذيبه لانتزاع «اعترافات» منه، بما في ذلك باستخدام الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق لعدة ساعات والصعق بالكهرباء وقطع أذنيه بمقص صغير وتحريض الكلاب عليه وغرز أداة حادة تحت عينه اليمنى. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على وثائق، ومنها صور فوتوغرافية، تدعم ادعاءاته.

بيد أن جميع المحاولات الرامية إلى تقديم جلاديه إلى ساحة العدالة باءت بالفشل. فقد رفض مكتب المدعي العام إجراء تحقيق في مزاعمه. وفي هذه الأثناء لا يزال رسول ومعه 57 شخصاً آخر يمثُلون للمحاكمة على أساس «اعترافاتهم» أثناء احتجازهم في ظروف لاإنسانية ومهينة. وكثيراً ما يتعرضون للضرب على أيدي حراس السجن ويُحرمون من المساعدة الطبية. وقد طلب رسول كوداييف تحقيق العدالة لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثقافة الاعتراف المميت في العراق

في عام 2006 قُبض على أحمد عمرو عبدالقادر محمد في بغداد واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من سنة. وعندما سُمح لوالدته برؤيته لأول مرة في أغسطس/آب 2007، أُصيبت بصدمة. فقد ظهرت على جسده جروح مرئية، ومنها ندوب ناتجة عن حروق. وادعى أنه تعرض للتعذيب لحمله على «الاعتراف» بالانتماء إلى جماعة مسلحة اعتزمت زرع متفجرات.

وخلال محاكمة أحمد أشارت المحكمة إلى أنه سحب شهادته التجريمية، وقال إنه أُرغم على الإدلاء بها بالإكراه وتحت التعذيب، وإلى أن معهد الطب الشرعي وجد ندوباً على جسده. ولكن المحكمة حكمت عليه بالإعدام في مايو/أيار 2011، استناداً إلى شهادته التي سحبها وقُبلت كدليل ضده.

إن أحمد الآن عرضة لخطر الإعدام الوشيك. وقد تحدثت والدته عن حالتها اليائسة قائلةً: «أشعر بألم يفطر قلبي. إنه يسحقني». ونشير إلى أن حالة أحمد ليست استثنائية. فبعد مرور عشر سنوات على انتهاء حكم صدام حسين الوحشي، لا تزال قوات الأمن التابعة للحكومة الجديدة تستخدم التعذيب على نطاق واسع، ولاسيما عند استجواب المعتقلين، بموجب قوانين مكافحة الإرهاب.

وكثيراً ما يتم تسجيل «الاعترافات» في أفلام فيديو وبثُّها على شاشة التلفزة الوطنية وقناة وزارة الداخلية على «يوتيوب». وغالباً ما يُشار إلى المشتبه بهم كمجرمين، حتى قبل محاكمتهم أو إدانتهم. وفي النهاية تُصدر المحاكم على العديد منهم أحكاماً بالسجن لمدد طويلة أو بالإعدام استناداً إلى «اعترافاتهم» التي تعتبرها أدلة تجرِّمهم. ولا يتوقع الجلادون أن تتم مساءلتهم على ذلك.

شاهدْ «ثقافة الاعتراف المميتة في العراق» على الرابط: bit.ly/IraqConfessions

نيجيريا: زيارة إلى المسلخ

في يناير/كانون الثاني 2012 قُبض على إبراهيم عمر كعضو مشتبه به في الجماعة الإسلامية المعروفة باسم «بوكو حرام»، التي أعلنت مسؤوليتها عن التفجيرات وعمليات القتل التي وقعت في شمال ووسط نيجيريا. وقد أُسقطت التهم الموجَّهة إليه بعد أسبوعين.

وبعد إطلاق سراحه، ما لبثت الشرطة أن قبضت عليه ثانيةً واحتجزته بدون تهمة في مركز للشرطة في العاصمة أبوجا، يُعرف باسم «المسلخ». ويقع هذا المركز على قمة تلة خارج المدينة، وهو عبارة عن عنبر كان يُستخدم ذات يوم لذبح الماشية، ولا تزال السلاسل تتدلى من سقفه.

وقال إبراهيم إنه خلال الوقت الذي قضاه هناك، شاهد أفراد الشرطة وهم يقتادون نحو 15 نزيلاً إلى الخارج، ثم يطلقون النار عليهم ويقتلونهم. وغالباً ما يتعرض المعتقلون في المسلخ لإساءة المعاملة، بما في ذلك إعطاؤهم القليل من الطعام والماء وحرمانهم من الرعاية الطبية. وعندما دخل إبراهيم في غيبوبة نتيجةً لإصابته بالتهاب الزائدة الدودية، نُقل إلى المستشفى ويداه مقيدتان، كما قُيدت رجلاه بسرير المستشفى. وأعادته الشرطة إلى المسلخ قبل خضوعه للعملية الجراحية التي أوصى الطبيب بإجرائها.

في 7 أغسطس/آب أصدرت إحدى المحاكم أمراً للشرطة بإطلاق سراح إبراهيم فوراً، ولكنه لم يُطلق سراحه حتى 3 يناير/كانون الثاني 2013. وهو يعيش حالياً في المملكة المتحدة. ولم تستجب قوة الشرطة النيجيرية لأمر المحكمة بدفع تعويضات له عن اعتقاله بصورة غير قانونية. وقال إبراهيم: «ما حدث لي جعلني أُدرك أنه لا يوجد حكم قانون في نيجيريا، وإن العديد من الأبرياء يعانون الأمرَّين بلا سبب».

بادر إلى التحرك الآن

اقرأ عن التعذيب في سري لنكا في الصفحة السابقة ووقِّع على عريضتنا على الرابط: www.amnesty.org/srilanka

ـقة المؤلمة

© AP Photo

خمس طرق لقمع الصحفي

من التهم الملفَّقة إلى المضايقة – وحتى القتل: **النشرة الإخبارية** تلقي نظرة على الأساليب المستخدمة في شتى أنحاء العالم لمنع الصحفيين من فضح الحقائق المزعجة.

1 الاعتداءات الجسدية

في العديد من البلدان يتعرض الصحفيون للضرب – وحتى للقتل – بسبب نقل أخبار النزاعات أو بسبب «انتقاداتهم».

في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 قُتل المصور حسام سلامة والصحفي محمود علي أحمد الكومي بصاروخ إسرائيلي أُطلق على سيارتهما. وكان الصحفيان الفلسطينيان يعملان مع تلفزيون الأقصى ويغطيان أخبار الهجمات الاسرائيلية على غزة إبان عملية «عمود السحاب». وزعمت السلطات العسكرية **الإسرائيلية** أن الرجلين كانا من «أعضاء حركة حماس». بيد أن منظمة العفو الدولية أكدت أن هذين الصحفيَّين لا ينتميان إلى أية جماعة مسلحة. واستهدف الجيش الإسرائيلي مكاتب وسائل الإعلام خلال النزاع الذي دام ثمانية أيام. كما أنه يستخدم القوة المفرطة بشكل منتظم ضد الصحفيين الذين يقومون بتغطية الاحتجاجات في الضفة الغربية.

وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في **المكسيك** أن ما لا يقل عن تسعة صحفيين لقوا مصرعهم وتعرَّض آخرون عديدون للاعتداء والترهيب خلال عام 2012. ولا يتم إجراء تحقيقات في العديد من الحالات. ففي يونيو/حزيران أطلق رجال مسلحون مجهولو الهوية النار على الصحفي المختص باستقصاء أخبار الجرائم والفساد السياسي ميغيل أنغيل لوبيز فيلاسكو وزوجته ونجله وأردوهم قتلى في منزلهم الكائن في فيراكروز. ولا يزال التحقيق في الحادثة جارياً.

وفي **الصومال** قُتل ما لا يقل عن 23 صحفياً منذ ديسمبر/كانون الأول 2011. ويُعتقد أن العديد من عمليات القتل تتصل بجماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم حركة «الشباب».

2 التهم الملفقة

إن توجيه تهم جنائية ملفقة وذات دوافع سياسية للصحفيين (من قبيل حيازة المخدرات أو التزوير) لمنعهم من تغطية الأخبار، أمر شائع في العديد من البلدان.

ففي 12 مارس/آذار أدانت محكمة في باكو الصحفي **الأذربيجاني** أواز زينالي، رئيس تحرير جريدة «خورال»، بتهم الرشوة والابتزاز عن طريق التهديد وعدم تنفيذ قرار المحكمة والتهرُّب من دفع الضرائب، وحكمت عليه بالسجن لمدة تسع سنوات. وكان أواز زينالي قد انتقد بانتظام ارتفاع مستويات الفساد في البلاد والقمع الذي يمارسه الرئيس إلهام علييف ضد الصحفيين المستقلين ونشطاء المعارضة. وقد اعتُبرت محاكمته جائرة للغاية.

3 المضايقات

يُعتبر تهديد الصحفيين أو أفراد عائلاتهم من الأساليب الشائعة التي تُستخدم لإسكاتهم.

ففي **اليمن**، ظل الصحفي البارز عبدالكريم الخيواني يتعرض للتهديد منذ أن كتب مقالاته حول مراكز الاعتقال السرية والتعذيب في مطلع عام 2013. وقد أُطلقت النار على منـزله مرتين، وتلقى مكالمات هاتفية مجهولة المصدر تسأله عما إذا كان يسمع أصوات إطلاق النار.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2012 وفبراير/شباط 2013 قبضت أجهزة أمن الدولة في كادونا على الصحفي **النيجيري** موسى محمد غوال، بدون ذكر أسباب اعتقاله. وتم الاستيلاء على هاتفه الخليوي وحاسوبه المحمول، واحتجازه لمدة ثمانية أيام، واستجوابه بشأن منظمته الجديدة وحول مكان وجود رئيس تحرير جريدته المتواري عن الأنظار في الوقت الراهن خوفاً على حياته. ثم أُطلق سراحه بكفالة.

وفي **الصين**، ذُكر أن ناشر صحيفة «بيجين نيوز» قدَّم استقالته عقب قيام السلطات المسؤولة عن الدعاية بإصدار أمر إلى عدد من الصحف اليومية في شتى أنحاء البلاد بنشر افتتاحية تنحو فيها باللائمة على «قوى أجنبية معادية» عن الإضراب الذي حدث في جريدة «صاندرن ويكلي».

4 حظر الوصول إلى الإنترنت

في فبراير/شباط 2013 فرضت إحدى المحاكم في **مصر** حظراً لمدة شهر على موقع «يو تيوب»، في أعقاب تقديم شكوى تتعلق بفيلم فيديو أُعتُبر مسيئاً للإسلام. ولكن الحظر لم يُنفذ لأسباب فنية جزئياً. وينص الدستور المصري على حماية حرية التعبير، لكن بحدود، منها الإساءة إلى والتشهير بالدين والأشخاص.

5 إغلاق النوافذ الإعلامية

يعمد بعض الحكومات إلى إغلاق الصحف ومحطات الإذاعة، بكل بساطة، إذا رأت أنها تنتقدها.

ففي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، قدم المدعي العام لمدينة ألماتا في **كزاخستان** شكوى طلب فيها إغلاق جميع وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة المتبقية تقريباً. وفي الحكم الذي أصدرته، صنَّفت المحكمة عدداً من وسائل الاعلام المعارضة بأنها «متطرفة سياسياً» وأنها تحرِّض على «الكراهية الاجتماعية». وقد شملت الشكوى نحو 40 وسيلة إعلامية مطبوعة وإلكترونية وإذاعية، كانت قد غطّت أخبار إضرابات عمال النفط والتحقيقات في المصادمات العنيفة التي وقعت بين قوات الأمن والمحتجين في زهاناوزن خلال عام 2011.

وفي الشهرين الأولين من عام 2012 وحدهما، قامت السلطات **السودانية** بوقف ثلاث صحف عن العمل بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي يجيز لجهاز المخابرات والأمن الوطني حظر أية مطبوعة تتضمن معلومات يُنظر إليها على أنها تمثل تهديداً للأمن القومي. وفي أبريل/نيسان 2012، صادرت السلطات عددين من جريدة «الميدان» بعد طبعها، مما وضعها في مأزق مالي خطير.

نُشر تقريرنا الجديد حول قمع الصحفيين في سوريا بعنوان «قتل الرسول»، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، 3 مايو/أيار. يرجى زيارة موقع منظمة العفو الدولية: amnesty.org

يمين: شرطي يصوِّب سلاحه إلى المصور الصحفي مارك هوفر خلال احتجاجات نُظمت في كمبالا، أوغندا، مايو/أيار 2011. وقد وصف الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني الصحفيين «بالأعداء» بسبب نقلهم أخبار احتجاجات «السير إلى العمل» التي نظمتها المعارضة ضد ارتفاع الأسعار.
أدناه: أحد أفراد شرطة الشغب يضرب المصور الصحفي بناغيوتيس تزاماروس خلال مظاهرة في ميدان سنتاغما (الدستور)، أثينا، اليونان، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

© REUTERS/Yannis Behrakis

بادر إلى التحرك الآن

في مارس/آذار 2012 قُبض على الصحفي الشعبي علي محمود عثمان في محافظة حلب بسوريا، ولم تُعرف أخباره منذ أكثر من سنة. يرجى كتابة مناشدة إلى السلطات السورية دفاعاً عنه، باستخدام باب «المناشدات العالمية» على الصفحتين 22-23.

بقعة ضوء على فضيحة

تعمل شبكات النشطاء بسرعة من أجل فضح عمليات الإخلاء القسري غير القانوني على الصعيدين المحلي والعالمي.

في قلب العاصمة الكينية نيروبي تنمو حركة شعبية وتكتسب قوة. أما هدفها، فهو وقف عمليات إجلاء السكان بصورة غير قانونية من منازلهم، وتقديم المساعدة لهم في حالة حدوثها.

وتقول نعومي براسا، التي نشأت في كوروغوتشو، ثاني أكبر عشوائية في كينيا: «لقد شهدتُ مليون عملية إخلاء قسري». وقد عملت نعومي، بصفتها منظمّة حملات في فرع منظمة العفو الدولية في كينيا، بشكل وثيق مع «فريق الرد السريع» في العاصمة منذ عام 2009. ومعظم أعضاء الفريق، البالغ عددهم نحو 1000 عضو، هم من النشطاء الذين يعيشون في العشوائيات.

وتوضح نعومي قائلة: «إن عمليات الإخلاء في كينيا دائماً ما تكون فجائية. حيث تُنصب كمائن للسكان في الليل أو الصباح الباكر. وتوضع أحياناً علامات حمراء أو إشارة (x) على المباني أولاً، ثم سرعان ما نشاهد انتشاراً كثيفاً للشرطة. وقد يُعطى ثلاثة آلاف شخص مهلة ثلاث ساعات لإخلاء منازلهم قبل أن تأتي الجرافات وتسحق كل شيء تحت جنازيرها».

تحطيم الأحلام

تتسم عمليات الإخلاء بالوحشية والتدمير. وتقول نعومي في هذا الصدد: «في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بدأت إحدى عمليات الإخلاء في الساعة الرابعة صباحاً على الرغم من أن ذلك اليوم كان يوماً مدرسياً ووقت امتحانات وطنية. لقد سحقوا حتى الدجاج. ورأينا فيما بعد نساء يبحثن بين الأنقاض عن ستارات لأطفالهن، لأن المطر كان يهطل آنئذ، بينما كان آخرون يبحثون عن سجائر».

ويتفق معها في الرأي منسق الحملات في الفرع الهولندي منظمة العفو الدولية في هولندا بول هيلشوت: «لقد رأيت الأثر الهائل الذي تُحدثه عمليات الإخلاء على السكان. فالعديد من الأشخاص الذين يعيشون في العشوائيات يكسبون رزقهم من طهي الطعام في مجتمعاتهم المحلية وبيع السجائر. إنه مجتمع اقتصادي نابض، وإذا دُمر فإن الناس يفقدون دخلهم وشبكات دعمهم كذلك – أي الناس الذين يساعدونهم في وقت الحاجة ويقومون برعاية أطفالهم». ويضيف قائلاً: «من يوم إلى آخر، يُنتزع الأطفال من التعليم، ولا يعودون إليه إطلاقاً في بعض الأحيان، مما يحطم أحلام عائلاتهم التي تتوق إلى حياة أفضل لأطفالها».

أسلوب تقليدي لمنظمة العفو الدولية

إن الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية عضو مؤسس في الشبكة الدولية للرد السريع المعنية بعمليات الإخلاء القسري. ويقول بول: «كنا بحاجة إلى شيء يمزج بين التحرك المنسق والسريع وبين الأدوات التقليدية للمنظمة».

قبل أربعين عاماً، أصدرت منظمة العفو الدولية أول تحرك عاجل لشبكة من كتاب الرسائل من أجل شخص معرَّض لانتهاكات حقوق الإنسان. واليوم تستخدم شبكة الرد السريع الفكرة نفسها، وهي إخطار شبكات النشطاء في أكثر من 20 بلداً، عندما يتعرض مجتمع ما لخطر الإخلاء القسري.

ويُعتبر العمل بشأن عمليات الإخلاء القسري جزءاً من نضال منظمة العفو الدولية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويركز حالياً على بلدان رومانيا وإيطاليا وصربيا وكينيا ونيجيريا وغانا وكمبوديا والبرازيل.

وحالما تظهر إشارات إلى قرب عملية إخلاء محتملة، يبادر فريق البحوث في منظمة العفو الدولية إلى تقييم الخطر قبل إرسال تحذير بالبريد الإلكتروني إلى جميع مكاتب – أو فروع – منظمة العفو الدولية ذات الصلة بشبكة الرد السريع، يبلغهم فيها بما ينبغي أن تفعله وكيف ومتى تقوم به.

ثم تقوم الفروع بإخطار شبكة النشطاء الوطنية، وتطلب منهم إرسال رسائل إلكترونية أو توقيع عرائض أو ما شابه ذلك. أما حجم الصلات المحتملة فهو كبير: إن أن شبكة البريد الإلكتروني للفرع الهولندي وحده، مثلاً، تضم نحو 80,000 ناشط.

ويضيف بول قائلاً: «استهدف أحد التحركات حاكم ولاية ريفرز في نيجيريا» عندما تعرَّض مجتمع بورت هاركورت لخطر الإخلاء. فقد أرسلنا رسائل إلى صفحته على «فيس بوك» وأحطنا سفارات بلادنا علماً بذلك – وكتب السفير الهولندي رسالة، وقام بزيارة إلى ذلك المجتمع، وتم وقف عملية الإخلاء».

شراء الوقت

إن أسلوب الرد السريع لا يحل المشكلة إلى الأبد. «فقد كان ذلك المجتمع بأمان، ولكن حاكم الولاية بدأ بإخلاء مجتمع آخر فجأة. ومن هنا فإن هذا الأسلوب بمثابة أداة طوارئ يمكن بواسطتها شراء الوقت بهدف القيام بعمل طويل الأجل لتمكين

© Nikola Ivanovski

© Nikola Ivanovski

© Nikola Ivanovski

أعلاه: جينيفر نافونا من عشوائية «ديب سي» في نيروبي هي واحدة من حوالي 1000 ناشط من أعضاء فريق الرد السريع في العاصمة. ويعمل هؤلاء مع فرع منظمة العفو الدولية في كينيا من أجل الرد السريع عندما يتم إجلاء السكان بصورة غير قانونية.

فوق: الحياة اليومية في «ديب سي»: أم تجدل ضفائرها في صالون شعر مؤقت. وعندما يتم إجلاء السكان بصورة غير قانونية، فإنهم لا يفقدون منازلهم فحسب، وإنما يفقدون عملهم ودخلهم وشبكات الدعم المهمة لهم، من قبيل الجيران والأصدقاء والأشخاص الذين يقومون برعاية الأطفال. الصورة الرئيسية: يعيش نحو 10.000 شخص في عشوائية «ديب سي»، وهي إحدى أصغر العشوائيات في نيروبي بكينيا. ويعيش هؤلاء في ظل خوف دائم من إجلائهم بصورة غير قانونية مفاجئة من منازلهم. وعلى الرغم من أن المستوطنة بأكملها سُوِّيت بالأرض ثلاث مرات، فإن السكان يصرون على العودة إليها ويقاومون كافة المحاولات الرامية إلى تدمير مجتمعهم النابض.

المجتمعات وتدريبها وتعبئتها من أجل إيجاد حل مستدام».

ولهذا الأمر ارتباط بعمل نعومي في نيروبي، حيث تناضل منظمة العفو الدولية جنباً إلى جنب مع فريق الرد السريع من أجل وضع قانون خاص بعمليات الإخلاء وإعادة التوطين يتسق مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان. وبعد جموده في البرلمان منذ عام 2010، ثمة أمل في أن يُطرح مشروع القانون على الحكومة الكينية الجديدة عما قريب.

إن من الصعوبة بمكان وقف عمليات الإخلاء في كينيا لأنها تحدث عادة خلال مهلة قصيرة، وأحياناً من خلال إشعال حرائق. وتقول نعومي إن ضرب تنظيم السكان وتفريقهم يُستخدم كأسلوب تكتيكي، لأنهم عندما يتفرقون لا يستطيعون الرد على عمليات الإخلاء».

بصوت عالٍ وواضح

بيد أن نشطاء فريق الرد السريع في كينيا يردون بصوت عالٍ وواضح. «فهم يقومون بالكثير من التوثيق وتعقُّب عمليات الإخلاء. كما يقومون بالتوعية بحقوق السكن وكيفية المقاومة. ولذا فإنه عندما تصبح الشائعات المتعلقة بعمليات الإخلاء حقيقة واقعة، يعرف الناس أن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وتضيف نعومي قائلة: «إذا حدثت عملية الإخلاء فعلاً، فإن من المهم للغاية الذهاب إلى الناس المتضررين وإطلاق الصرخات معهم وبعث الأمل في نفوسهم». وقد استطاع فريق الرد السريع تأمين بطانيات من فاعلي الخير في أسواق الأشياء المستعملة، وساعد الناس على تعويض أدويتهم، عندما تركتهم عمليات الإخلاء في حالة بائسة على قارعة الطريق.

ومضت تقول: «إن ذلك يعني الكثير بالنسبة للضحايا حقاً».

وبدعم من فرع منظمة العفو الدولية في كينيا، يخطط فريق الرد السريع الآن لتطوير شبكته في سائر أنحاء كينيا، وإيجاد طرق للاتصال بالشبكة الدولية للرد السريع التي يعمل معها بول. وتقول نعومي: «إن أعضاءنا مهتمون جداً بالأنشطة الدولية، ولكن الإنترنت والتكنولوجيا غير متوفرَيْن لدى معظمهم، إلا أن لدينا أعداد كبيرة على المستوى المحلي، ممن يمكنهم كتابة رسائل. وقد كتب العديد من الأشخاص هنا رسائل حول عمليات الإخلاء في نيجيريا وزمبابوي، وتلقوا زيارات تضامنية من بلدان أخرى وأقاموا علاقات مع آخرين».

ويجب أن تصبح الشبكة الدولية أكثر قوة. ويقول بول في هذا الصدد: «ينبغي أن يشارك في هذا العمل المزيد من الفروع في العالم أجمع، كما ينبغي أن تكون هذه الفروع أكثر دراية بعمليات الإخلاء التي تحدث في أوقات غير ملائمة بالمرة – كالأعياد الدينية والعطل الصيفية وعطلات نهاية الأسبوع – حيث يستحيل تقريباً إشراك الناس في العمل المناهض لتلك العمليات. يجب أن نفكر بطريقة غير تقليدية وخارج ساعات الدوام».

ولا يزال هدف النشطاء واضحاً تماماً. وقد عبَّر بول عن ذلك بالقول: «إننا نسلط بقعة ضوء على عملية الإخلاء، ونجعل منها فضيحة».

بادر إلى التحرك الآن

انضم إلى مجموعتنا للاستجابة العالمية السريعة ضد عمليات الإخلاء القسري على «فيسبوك» bit.ly/RRFENetwork

الشراب السام

أدناه: اتُّهمت راستا بممارسة الشعوذة من قبل بعض سكان قريتها عقب وفاة شاب في عام 2003. وقد هاجمها القرويون بالفؤوس والسكاكين خلال الجنازة، فقطعوا يدها. وقد توصلت دراسة أجراها المعهد الميلانيزي إلى أن النساء عرضة للاتهام بالشعوذة أكثر من الرجال بست مرات.

«إذا اتُهمت امرأة بممارسة الشعوذة، فإنهم يمكن أن يفعلوا بها ما شاءوا، ولن يوقفهم أحد».

امرأة تتحدث إلى منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2013، غوروكا، بابوا غينيا الجديدة.

كانت وفاة صبي هي الدافع وراء الاعتداء على كيباري لنياتا، البالغة من العمر 20 عاماً. وقد اتُهمت بممارسة السحر والشعوذة وبالتسبب في وفاة الصبي. وفي فبراير/شباط قام أقرباؤه بتجريدها من ملابسها وربطها ورشها بالبترول وإضرام النار فيها وهي حية في مدينة ماونت هاغن بوسط بابوا غينيا الجديدة.

وقد سبَّب مقتلها بهذه الوحشية صدمة في سائر أنحاء العالم. ومع ذلك فإن هذا النوع من العنف مألوف في بابوا غينيا الجديدة، حيث تعتبر الشعوذة مخالفة للقانون، وكثيراً ما تتعرض الساحرات للاعتداءات على أيدي الجمهور على نحو مقلق.

وفي الحقيقة، كثيراً ما تُستخدم تهمة السحر والشعوذة كذريعة للاعتداء على النساء. فخلف العناوين الفاضحة تكمن قصة أخرى. وكما تعبِّر الصور المؤلمة التي التقطها المرشح لجائزة منظمة العفو الدولية في مجال الإعلام لعام 2013 فلاد سوخين، والتي نشاهدها فيما يلي، فإن الأمر ما هو إلا خليط سام من وحشية عابرة ضد النساء والفتيات وحكومة غير قادرة وغير مستعدة لوقف تلك الوحشية.

أعلاه: أسلحة صودرت من أفراد عصابة راسكول خلال اعتداءاتهم على النساء، مركز شرطة المدينة، فرقة الجرائم الجنسية، مدينة لاي، إقليم موروبي. وتسيطر عصابات راسكول على المستوطنات العشوائية في العاصمة بورت مورسبي، وهي مسؤولة عن العديد من عمليات القتل والاغتصاب وغيرها من الاعتداءات على النساء والفتيات.

All images © Vlad Sokhin

يسار: موظفة في إحدى العيادات تقدم المساعدة إلى كمبرلي، البالغة من العمر 19 عاماً، يناير/كانون الثاني 2012. وكانت كمبرلي قد تعرضت للاغتصاب من قبل ثلاثة رجال في مستوطنة مايل 8، بورت مورسبي، بعد أن سمح سائق سيارة الأجرة التي كانت تستقلها لرجلين آخرين بركوب السيارة في الطريق. وقد اقتادوها إلى منطقة معزولة، حيث تعرضت لإساءة المعاملة الجنسية لمدة 24 ساعة. وقد أظهرت دراسة أُجريت عام 1993 أن 55% من النساء في بابوا غينيا الجديدة تعرضن للاغتصاب.

أدناه: عندما يضربها زوجها، تلجأ ماريانا، وهي ليست مسلمة، إلى إمام المسجد في المجتمع المحلي. ونظراً لوجود عدد قليل جداً من ملاجئ النساء في بابوا غينيا الجديدة، فإن الأمر غالباً ما يُترك إلى أفراد المجتمع المحلي لتقديم المساعدة للنساء والأطفال الذين يفرون من وجه العنف.

يمين: فقدت هيلين ساقها عندما قطعها زوجها المخمور في فورة غضب في عام 2005 على مرأى من أطفالهما الصغار. وفي حالة نادرة لتطبيق العدالة قُبض على زوجها وسُجن بسبب ذلك الاعتداء. وفي العديد من مثل تلك الحالات، يمكن للرجل دفع تعويض لعائلة المرأة عن «الضرر» الذي أحدثه، الأمر الذي يجعل من الصعب رفع دعوى أمام المحكمة. يطال العنف المنزلي أكثر من ثلثي النساء في بابوا غينيا الجديدة.

يسار: إن جمال الطبيعة في مرتفعات بابوا غينيا الجديدة يتناقض مع الواقع البائس لحياة النساء والفتيات في المنطقة.

شاهد المزيد من أعمال فلاد سوخين على الرابط: www.vladsokhin.com/projects/crying-meri

اقرأ ما دونه فلاد في 1 مايو/أيار على livewire.amnesty.org

عمل ينطوي على مخاطرة

النضال من أجل حقوق الإنسان في الصين

تنغ بياو محام صيني بارز، احتُجز وعُذِّب بسبب عمله. وقد تحدث إلى النشرة الإخبارية حول نضاله من أجل حقوق الإنسان على مدى عقد من الزمان، وحول أهمية ممارسة الضغوط الدولية من أجل إحراز تقدم في شؤون الصين.

«يُضرب حتى الموت. ذات يوم يغادر هذا الشاب منـزله، فتعتقله الشرطة لأنه لا يحمل بطاقة هويته. ثم يتعرض للضرب حتى الموت في مركز الاعتقال».

بهذه الكلمات يتذكر المحامي الصيني البارز تنغ بياو تلك الحادثة التي وقعت في مارس/آذار 2003، والتي دفعته إلى الانخراط في النضال من أجل حقوق الإنسان.

وكان صن زهيغانغ، وهو مصمم أزياء في السابعة والعشرين من العمر، قد انتقل إلى مدينة غوانغزهو في جنوب الصين للعمل فيها. وهناك أوقفته الشرطة واحتجزته بموجب نظام الحجز والترحيل، وهو شكل من أشكال الاعتقال التعسفي أدى إلى إساءة معاملة ملايين العمال المهاجرين.

وقد أثار مقتله في الحجز بطريقة وحشية غضباً شعبياً في وقت لاحق.

‹مخاطرة وخطر›

«في ذلك الوقت أنهى تنغ بياو دراسته لنيل شهادة الدكتوراة في الحقوق، وكان يدرِّس في الجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون في بكين.

وقرر مع زملائه السابقين في الدراسة كتابة رسالة مفتوحة إلى مؤتمر الشعب الوطني، وهو السلطة التشريعية في الصين، دعوا فيها إلى إلغاء نظام الحجز والترحيل.

وقال تنغ بياو إن مثل ذلك التحدي «ينطوي على خطر ومخاطرة». ولم يكن يعرف ما سيحدث له أو للآخرين المشاركين معه.

وأدى الغضب الشعبي إلى إلغاء نظام الحجز والترحيل في غضون أشهر. وأصبح تنغ بياو شخصية معروفة في داخل الصين. وبدأ العديد من الأشخاص يكتبون إليه رسائل، يطلبون فيها مساعدته.

ثم أنشأ مع زملائه الأكاديميين والمحامين مجموعة أطلقوا عليها اسم «المبادرة الدستورية المفتوحة»، أو «غونغ منغ» – وتهدف إلى النضال من أجل حرية التعبير والحرية الدينية وضد الإجهاض القسري.

ثمن شخصي باهظ

بيد أن ذلك وسَمه بصفة «مثير المشاكل». وبعد مرور عقد من الزمان جاء تكريس تنغ بياو لقضايا حقوق الإنسان مقابل ثمن شخصي باهظ.

أصبح تنغ بياو الآن في التاسعة والثلاثين من العمر، وهو متزوج وله طفلان. وقد تعرَّض للتعذيب، وسُحب ترخيصه بمزاولة مهنة المحاماة، ومُنع من التعليم خلال فترات معينة. ولكن الباقين صمَّموا على مواصلة العمل.

«لا أستطيع الاستسلام، فلديَّ مسؤولية. وما أقوم به صحيح. ويمكنني الإسهام في تحسين السياسات وفي خلق صين أفضل».

كما أنه متحدث هادئ، وواضح في حججه وإدانته، ويعمل استاذاً زائراً في جامعة هونغ كونغ الصينية.

«من الصعب للغاية إقامة توازن بين مسؤوليتي تجاه المجتمع ومسؤوليتي تجاه عائلتي. إنني فعلاً لا أريد أن أسبب الأذى لها، وأبذل كل ما في وُسعي في سبيل ذلك. ولا أريد أن أدخل السجن، ولكنني لا أخشى السجن».

وعندما شنت الحكومة الصينية حملة قمعية ضد النشطاء خلال «ثورة الياسمين في عام 2011»، اختُطف تنغ بياو من قبل الشرطة واحتُجز لمدة 70 يوماً.

«أرغموني على ركوب سيارة بالقرب من منـزلي، واستخدموا لفحتي لتغطية عينيَّ، كما استخدموا قميصي لتغطية رأسي. في اليوم الأول انهال عليّ ثلاثة من أفراد الشرطة بالضرب. وكنت طوال 20 يوماً مقيداً بالأصفاد على مدى 24 ساعة في اليوم في غرفة الفندق. «وكان اثنان من أفراد الشرطة على الأقل يتوليان مراقبتي طول الوقت وفي كل ثانية. ولم تُفتح الستارة إطلاقاً، ولم تُطفأ الأنوار. وأُرغمت على الجلوس ووجهي إلى الجدار من الصباح الباكر حتى المساء.

«قاموا بطبع جميع مقالاتي ومقابلاتي، وقالوا إنني يمكن أن أواجه تهمة 'التحريض على قلب سلطة الدولة'. ولم يعطوني أية وثيقة مكتوبة تشير إلى سبب اعتقالي أو توقيت إطلاق سراحي».

ولم يُسمح لتنغ بياو بالاتصال بالعالم الخارجي منذ 19 فبراير/شباط، عندما اقتادته الشرطة، وحتى قبل يومين من إطلاق سراحه في 13 أبريل/نيسان.

«لم أستطع توصيل أية معلومات إلى الخارج. فقد كنت خائفاً ومرعوباً. لم أكن أعرف ما سيحدث. ففي الإجراءات العادية يُسمح لي بمقابلة المحامي ويُسمح لعائلتي بزيارتي. ولكن في حالة الاعتقال غير القانوني، فإن شيئاً من ذلك لا يحدث.

«قبل يومين من إطلاق سراحي فقط سُمح لي بإجراء مكالمة هاتفية سريعة مع زوجتي. وحتى ذلك الوقت لم أكن أعلم إلى متى سأظل معتقلاً.

«أُرغمتُ على كتابة تعهد بألا أُخبر أحداً بما حدث، وبألا أكتب أية مقالات حساسة أو أتبنى أية قضايا حساسة بعد اليوم».

© Private

محامي حقوق الإنسان تنغ بياو (يمين) والفنان أي ويوي يرتديان قمصاناً قطنية كُتبت عليها عبارة «الحرية لتشن غوانغتشنغ» الصين، أكتوبر/تشرين الأول 2011. وقد ظل تشن غوانغتشنغ، وهو مستشار قانوني تتلمذ على نفسه، وسجين رأي، تحت الإقامة الجبرية غير القانونية في منزله منذ إطلاق سراحه من السجن في سبتمبر/ أيلول 2010.

دعم ليو شياوبو

شارك تنغ بياو في عدة فعاليات مهمة تتعلق بحقوق الإنسان في الصين على مدى العقد المنصرم. وقد كان أحد الموقعين المؤسسين على الميثاق 8، وهو بيان نُشر في ديسمبر/كانون الأول 2008، دعا إلى إجراء إصلاحات سياسية وقانونية.

يقضي ليو شياوبو، الحائز على جائزة نوبل للسلام، حكماً بالسجن لمدة 11 عاماً بسبب مشاركته في وضع الميثاق 08.

لقد لعب ليو شياوبو دوراً مهماً في وضع الميثاق 08. وقد أطلعني ذات يوم على مسودته، فقلت له إنني سأوقع عليه بالطبع.

«يجب أن نقول للقيادة العليا إن الإصلاح هو الهدف الأسمى المشترك للشعب الصيني. ولم يوقع على الميثاق العلماء والباحثون ذوو التأثير فحسب، وإنما وقَّع عليه مزارعون وعمال ونشطاء من ممثلي مختلف المشارب».

وفي وقت مبكر من هذا العام، انضم 450,000 شخص إلى السقف ديزموند توتو وغيره من الحائزين على جائزة نوبل في الدعوة إلى إطلاق سراح ليو شياوبو. ويشعر تنغ بياو بأن ذلك سيُحدث فرقاً في نهاية المطاف.

«لقد كان فوز ليو شياوبو بجائزة نوبل للسلام حدثاً عظيماً للصين، ليس للناس العاديين فحسب، وإنما للحكومة أيضاً.

«يجب أن تشعر الحكومة المركزية بالخجل؛ فهي غاضبة جداً من لجنة جائزة نوبل، ولذا فإنها قد لا تطلق سراح ليو شياوبو قريباً. ولكن إذا مورست ضغوط دولية ومحلية كافية عليها، فإن الحكومة ستفعل شيئاً. ولذا فإن العديد من الناس يدعمونه ويستلهمون الشجاعة من عمله وروحه».

النضال ضد عقوبة الإعدام

يكرّس تنغ بياو قسطاً كبيراً من وقته حالياً للنضال من أجل وضع حد لعقوبة الإعدام. وهذا العمل يكتسي أهمية كبرى في بلد زاد عدد الذين أُعدموا منه في عام 2012 على عدد الذين أُعدموا في بقية بلدان العالم مجتمعةً.

قبل بضع سنوات شارك بياو في تأسيس شبكة «الصين ضد عقوبة الإعدام»، وهي شبكة من المحامين الذين يعملون في مجال قضايا عقوبة الاعدام، ولاسيما تلك التي تنطوي على التعذيب أو الأمراض العقلية أو الأحكام الخاطئة، ويناضلون من أجل إلغائها.

«ولعل المسألة الأكثر إلحاحاً هنا تتمثل في تقليص عدد حالات إساءة تطبيق لعدالة. فليس لدينا استقلال قضاء، ويخضع القضاة لتأثير أو سيطرة الشرطة المحلية أو الحزب الشيوعي. وتُؤمر المحاكم باتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المهمة، ومنها عقوبة الإعدام».

وقد حثت الشبكة السلطات الصينية مؤخراً على عدم إعدام لي يان، وهي امرأة حُكم عليها بالإعدام بتهمة قتل زوجها، على الرغم من توفر أدلة على أنها كانت قد تعرضت لعنف منزلي دائم.

كما دعا عشرات الآلاف من الأشخاص من مختلف أنحاء العالم إلى عدم إعدام لي يان. ويعتقد تنغ بياو بوضوح أن بوسع العالم الخارجي أن يلعب دوراً في تعزيز حقوق الإنسان في الصين.

الفيل في الغرفة

«يلعب الاهتمام الدولي دوراً مهماً في عملية الانتقال السياسي في الصين. وبدون الضغوط الدولية، سيصبح وضع نشطاء حقوق الإنسان في الصين أكثر خطورة.

«ومن الأهمية بمكان أن يستمر الأشخاص الذين يعيشون خارج الصين والذين يودون رؤية إحراز تقدم فيها، في الطلب من حكوماتهم عدم التزام الصمت حيال انتهاكات الحكومة الصينية. وفي بعض الأحيان تكون حقوق الإنسان أشبه «بفيل في غرفة». ويتعين على الحكومات ألا تضع التجارة فوق حقوق الإنسان».

ومع استكمال التغيير في القيادة، الذي يحدث مرة في كل عشر سنوات، فإن تنغ بياو يشعر بالتفاؤل حيال إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان في السنوات القادمة.

«لقد أُحرز تقدم في العقد المنصرم، وتتردد الحكومة في منحه. ولكننا نستطيع أن نرى نهوض المزيد من النشطاء وينبغي أن نبني نظاماً جديداً يقوم على حكم القانون والكرامة الإنسانية. ونرى أن المزيد من المواطنين الصينين بدأوا بالمطالبة بحقوقهم وبحريتهم».

اقرأ تقريرنا الجديد بشأن عقوبة الاعدام في سائر أنحاء العالم على worldwide at bit.ly/deathpenaltyreport : الرابط

الأمم المتحدة
النهاية
لمعرفة ما إذا كان بلدك قد وقّع على الاتفاقية، أنظر الرابط: bit.ly/ESCrights-for-all وللاطلاع على المزيد من المعلومات، أنظر الرابط: bit.ly/ProtocolQA
بادر إلى التحرك الآن
ناضل من أجل توقيع بلادك على البروتوكول الاختياري، باستخدام رزمتنا على الرابط: bit.ly/OPtoolkit
يسمح البروتوكول لك بنشدان العدالة الدولية إذا عجزت حكومة بلادك عن توفيرها داخل البلد
لا تعترف بلادك بالحق في الرعاية الصحية
تجاهل السلطات حكم المحكمة العليا وتقوم بهدم منزلك
تستخدم البروتوكول للمساعدة على وقف التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان
لا تحصل على تعليم لائق، ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع مساعدتك لأن بلدك لم ينضم إلى البروتوكول
تطالب بتوفير حماية أفضل لحقوقك
تعتقلك السلطات لأنك تحاول حماية منزلك من الهدم
إذا كنت تعيش في نوع أو أرلندا أو إيطاليا، فإن بلدك على بعد خطوة واحدة من الانضمام إلى البروتوكول. قريب إلى هنا الحد!
تستخدم البروتوكول لتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة إذا لم تستطع الحصول على العدالة في بلدك
البروتوكول يقدم طريقة جديدة لإخضاع بلدك للمساءلة
البروتوكول يلفت انتباه وسائل الإعلام إلى فشل حكومة بلدك في حماية حقوقك
تعيش في الأرجنتين أو بوليفيا أو إكوادور أو السلفادور أو أوروغواي، وبذا يمكنك الحصول على العدالة من خلال البروتوكول
تعيش في واحدة من 32 بلداً على بعد خطوة واحدة من الانضمام إلى البروتوكول
أنت حامل ويمكنك الحصول على رعاية صحية جيدة لأن البروتوكول يساعد على حماية الحق في الرعاية الصحية في بلدك
نظراً لأنك تعيش في منغوليا، فإن الأمم المتحدة تستطيع مساعدتك إذا لم تفعل بلدك حكومة بلدك

طريق جديد إلى العدالة

في 5 مايو/أيار 2013 يُفتتح طريق جديد إلى العدالة الدولية. وبفضل النشطاء والمنظمات غير الحكومية وجماعات كسب التأييد والموظفين الحكوميين، أصبح البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقعاً ملموساً. ويمكن أن يساعد هذا البروتوكول في إحداث تغييرات حقيقية ودائمة في حياة الناس، ولا سيما أولئك الذين يعشون تحت نير الفقر.

ولكن السؤال هو: ماذا يشمل البروتوكول وكيف يعمل ومَن هم الذين يساعدهم؟ لمعرفة الإجابة اِلعبْ هذه اللعبة.

قواعد اللعبة:

- اقطع الزهر (حجر النرد) والشخوص، أو استخدم غيرها من عندك.
- ارمِ الزهر لمعرفة مَن سيبدأ اللعب.
- تبادلْ الأدوار مع شركائك بتحريك شخوصك عبر المربعات، واتبع التعليمات عندما تستقر على مربع.
- واللاعب الذي يصل إلى مربع النهاية – الأمم المتحدة – أولاً هو الذي يفوز!

اقطع وركّب حجر الزهر الخاص بك

اِقطع هذه الشخوص لتبدأ اللعب

‹حتى الأشجار الكبيرة ذات يوم بذوراً صغيرة›

© Abdelaziz Baraka Sakin

© Tarque Altype

إن التعبير عن أفكارك يمكن أن يكون خطيراً في السودان؛ إذ أن أجهزة الأمن غالباً ما تعمد إلى اعتقال وتعذيب الأشخاص الذين يتجرأون على معارضة الحكومة. ومن بين أشكال المعارضة الخلاقة وغير المعتادة كتابة قصص واقعية – أي ببساطة سرد قصص حول المهمشين. وقد تحدثت **النشرة الإخبارية** إلى أحد أبرز الكتاب السودانيين، وهو عبدالعزيز بركة ساكن، حول حظر كتبه وإرغامه على مغادرة السودان وإيمانه بمستقبل يسود فيه السلام.

كانت

مقتطف من رواية عبدالعزيز بركة ساكن «الجنقو: مسامير الأرض» التي فازت بجائزة الطيب صالح الشهيرة في عام 2011، [مترجمة بتصرف]

مررنا بالصافية، وهي امرأة سيدور حولها العديد من القصص في الحلة في قادم الأيام. كانت نحيفه وسمراء البشرة كالجميع هنا، حيث الليل يسدل أستاره على كل شيء. كانت تحمل شيئاً بيدها، ويتبعها رجلان. تبادلت المرأتان التحية، بينما امتنعتُ أنا والرجلان عن ذلك. زكمت أنوفنا رائحة كحول مقطرة محلياً ممزوجة برائحة الإبطين وعرق الشغيلة.

وعندما ابتعدنا قال عداي: «اليوم ينـزل الجنقو إلى المحلة، أنظر إليهم، إنهم يحملون الغوغو».

والغوغو هي حقيبة صغيرة يحملها الجنقو على أكتافهم لحفظ مقتنياتهم فيها بشكل أساسي، مع أنها يُنسب إليها قوى خارقة للطبيعة. سألتها عما إذا كانت المرأة جنقو جوراي أضاً، فجاءني الجواب بأنها كانت أشهر جنقو جوراي في الشرق كله، من الحمرة إلى أقاصي جنوب القضارف، ومن الحواتة إلى الفشقة – وكان الجميع يعرفها. بل ذهبت إلى القول إن أجداد هذه المرأة والجن هم من سكن هذه الأراضي.

كان عبدالعزيز بركة ساكن قد هدد في العام الماضي بالإضراب عن الطعام إذا لم يُسمح له بعرض كتبه في معرض الخرطوم الدولي للكتاب. وبعد ساعات قام أفراد الأمن بمصادرة جميع النسخ واعتقاله. بعد ذلك لاحظ أنه تم التلاعب بإطارات سيارته. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012 فرَّ من البلاد خوفاً على حياته، وهو يحاول الآن طلب اللجوء في النمسا.

«تنحدر عائلتي من دارفور، وأنا أنتمي إلى قبيلة المساليط. وقد قررت أن أكون كاتباً في المدرسة الابتدائية بعد قراءة كتاب «قصص رعب» للكاتب إدغار ألن بو باللغة العربية، الذي وجدته في كوخ شقيقي الأكبر، وحاولت أن أكتب شيئاً جذاباً مثله وأن أسلّي نفسي. «لقد وجدتُ نفسي في الروايات، حيث فسحتْ لي المجال لمناقشة قضايا تهمُّ مجتمعي. إنني أكتب عن الناس المهمشين وعن الحرب وعن مسألة الهوية بشكل خاص: وهي الدوامة الأشد تعقيداً بالنسبة لنا نحن السودانيين، ومصدر جميع الحروب التي اشتعلت في السودان».

الكتب الأكثر قراءة

«لا تزال كتبي حتى الآن تعتبر الأكثر قراءة في السودان. فالكتب الممنوعة تنتشر سراً بنسخ ورقية يتم توزيعها عبر الإنترنت على شكل PDF بين القراء من جميع الأجيال، ولا سيما الشباب وطلبة الجامعات. ويتم تنظيم قراءات لقصصي في سائر أنحاء السودان، كما يتم ترديدها بين الناس من جميع المشارب، بمن فيهم الاميون والمعاقون بصرياً.

«وقد جرَّت هذه الشعبية عليَّ عداوة الحكام، الذين يبذلون قصارى جهدهم لإبعاد كتاباتي – التي تدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح وقضايا المهمشين – عن متناول قرائي.

«يظن البعض أن في كتاباتي ما يسيء لمشروعاتهم الأيديولوجية، ويخترق خطاباتهم المستقرة، ولكنني بالطبع لا أقصد ذلك. كل ما افعله هو أنني أنحاز لمشروعي الإنساني، أي أكتب عن طبقتي: أحلامها وآلامها وطموحاتها المذبوحة وسكينتها. أنا كاتب حسن النية وأخلاقي وداعية للسلم والحرية – ولكن الرقيب لا يقرأني إلا بعكس ذلك»..

القمع بدوافع سياسية

«أُدرج الكتابان الرئيسيان، وهما مجموعتي القصصية القصيرة بعنوان: «على هامش الأرصفة» وروايتي المعنونة بـ «الجنقو: مسامير الأرض – اللذان يصفان محنة العمال الموسميين في شرق السودان – على القائمة السوداء في عامي 2005 و 2010 على التوالي، بزعم أنهما ينتهكان قانون المصنَّفات الأدبية والفنية. بيد أن من الواضح أن الحملة القمعية كانت ذات دوافع سياسية.

«في أكتوبر/تشرين الأول 2012، وبعد أن قام أفراد الأمن بسحب كتبي من معرض الكتاب الدولي في الخرطوم، مُنعتُ من توزيع وبيع كتبي: «مسيح دارفور»، الذي يتناول النـزاع الطويل الأجل في دارفور؛ و«الخندريب»، الذي يتناول تسميم أطفال الشوارع؛ و«أمرأة من كمبو كديس». الذي يدور حول أرملة من أرامل الحرب وأم هدَّها اليؤس، حكم عليها قاض فاسد بالجَلد بتهمة صنع الخمور المحلية كي تقيم أود عائلتها.

«كان للأوضاع تأثير سيء على عائلتي. وقد أثار قلقي الخوف مما قد يحدث لي في اليوم التالي، ولذا اضطررت إلى المغادرة لأنني لم أستطع العمل في مدينتي. خشيت أن يتم اعتقالي مثلما حدث لي مرات عدة من قبل. وكانت فرصتي الوحيدة أن أعمل مع منظمات دولية. من قبيل منظمة التخطيط الدولية، ومنظمة «يونيسف» والبنك الدولي. وهذا ما قادني إلى مناطق النـزاع، كدارفور وكورمك في ولاية النيل الأزرق، حيث لم أستطع المخاطرة باصطحاب أطفالي.

«ويخشى الناشرون الذين اتعامل معهم أن تضيع كتبي إذا أرسلوها إلى السودان، ولذا يتم بيع طبعات غير قانونية ومنسوخات لكتبي سراً بدون الحصول على أية عوائد مادية. كما يخشى معظم المراكز والمعاهد الثقافية في الخرطوم مراجعة كتبي أو دعم قضيتي ضد الحكومة. ولذا فإنني أشعر أحياناً بأنني مستضعف ومعزول».

«أشعر كأنني في سجن»

«الأمان هو أفضل ما في الحياة هنا في النمسا. ولكنني أشعر كأنني في سجن بسبب القيود المفروضة على تنقلات طالبي اللجوء، بالإضافة إلى حاجز اللغة. ولا أعرف ما سيحدث لأطفالي الذين اضطررت إلى تركهم هناك.

«أعتقد أن الكتب ستُحدث تغييرات كبرى في السودان في المستقبل – ليس بعد ولكن ذلك سيحدث. فالأجيال الجديدة تفضل قراءة الكتب التي تحتوي على أفكار ورؤى لحياة أفضل وللحرية والديمقراطية.

«إن مسؤولية خلق التغيير في السودان تقع على عاتق السودانيين جميعاً، من جميع المشارب: الكتاب والصحفيون ونشطاء حقوق الإنسان والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والمراكز والمعاهد الثقافية والطلبة ومنظمات المرأة وغيرها. ويجب أن يؤمن السودانيون بالمستقبل، إذ أن كل جهد يُبذل، مهما صغُر، سيزدهر يوماً ما، فحتى الأشجار الكبيرة كانت ذات يوم بذوراً صغيرة».

يكتب عبدالعزيز بركة ساكن باللغة العربية للبالغين والأطفال. وقد تُرجمت أعماله المختارة إلى اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية.

بادر إلى التحرك الآن

أرسل رسالة دعم إلى عبدالعزيز بركة ساكن على صفحته على فيسبوك: bit.ly/ABSakin

الصورة الرئيسية: منظر من الجو لجنوب دارفور بالسودان. يمين: عبد العزيز بركة ساكن هو أحد أبرز الكتاب السودانيين.

© UN Photo/Fred Noy

«هذه حرب باردة»

إكاترينا ساموتسيفيتش (كاتيا) من فرقة «بوسي ريوت» تتحدث إلى **النشرة الإخبارية** عن أنشطتها وحياتها بعد السجن وزميلتيها في الفرقة اللتين ما زالتا في السجن.

في أكتوبر/تشرين الأول الماضي أُطلق سراح كاتيا ساموتسيفيتش بعد قضاء 178 يوماً في السجن بسبب أداء «صلاة الاحتجاج Punk Prayer» في إحدى الكنائس كجزء من أنشطة فرقة «بوسي ريوت» النسوية. وقد انتقدت الفرقة الرئيس فلاديمير بوتين ومسؤولي الكنيسة الأرثوذكسية الذين دعموه.

لماذا اخترتنّ الاحتجاج على بوتين بهذه الطريقة؟

«بوسي ريوت» فن سياسي. وإذا كنت فناناً، فإنك لا تستطيع إلا أن تدلو بدلوك بشأن الاتجاهات السياسية في بلدك، ولاسيما تجاه موقف الدولة من المجتمع المدني والفجوة الواسعة بين المجتمع والنخبة في الدولة».

ماذا تعني لكنّ كل هذه الأنشطة المتعلقة بمحاكمتكنّ والأحكام التي صدرت بحقكنّ؟

«أردنا الاحتجاج على الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والبطريرك كيريل وضد بوتين والاتجاهات الجنسوية السائدة. وقد أدى الدعم الذي تلقيناه إلى نقل النقاش الدائر أصلاً في المجتمع الروسي إلى مستوى جديد. ولم نكن نتوقع أن تُناقش هذه القضايا على هذا النطاق الواسع حول العالم – وبهذا الشكل الحاد في روسيا.

«وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلطات الدولة لا تكتفي بتقييد اليدي

والاعتقالات، وإنما تستخدم الهجمات الإعلامية كذلك. وثمة سيل دائم من المعلومات المضلِّلة والتشهير التام. ومن الصعب إقناع الناس بأن ذلك كله غير صحيح. وقد وقفت الحملات المؤيدة لنا ضد كل ذلك. فقد شاهد العديد من الناس مؤازري «بوسي ريوت» وفكروا في قرارة أنفسهم على هذا النحو: من الغريب أن يؤيد العديد من الناس هذه الفرقة على الرغم من كونها شريرة إلى هذا الحد ومتهمة بالتجديف. ربما لا تكون الأمور كما يقولون عنها في القناة الأولى بالضبط؟» لقد كان ذلك النضال مهماً جداً وضرورياً فعلاً.

«كما أن إعلان منظمات دولية، ومنها منظمة العفو الدولية، أنها تعتبرنا من سجناء الرأي، وإظهار بعض المشاهير، ومن بينهم مادونا وستنغ وغيرهما، دعمهم لنا، أحدثا تأثيراً على مواقف العديد من الناس».

هل تفرض شروط الحكم مع وقف التنفيذ الذي صدر بحقك قيوداً شديدة عليك؟

«لا، بوجه عام. ولكنني ألاحظ أنني موضوعة تحت الرقابة في بعض الأحيان وبشكل واضح، فقد رأيت مرات عدة شخصاً ما يلتقط لي أفلام فيديو في قطار الانفاق. كما يجري تعقُّب العضوات الأخريات في فرقة «بوسي ريوت». ويبدو أن السلطات تخشى أننا نخطط لتنظيم احتجاج آخر، ولهذا السبب تراقبنا. ولكن هذه الطريقة في الرقابة ليست احترافية. فإما أنهم يفتقرون إلى الخبرة، أو أنهم ببساطة يرسلون لنا رسالة مفادها: «إنكنّ تحت المراقبة». كما أن هاتفي مراقب، وأنا واثقة من ذلك. ولذا فإنني أنتبه إلى ما أقوله بطبيعة الحال».

هل تخشين الاستمرار في المشاركة في أنشطة احتجاجية في روسيا؟

«لا، فلم يهددني أحد، ولم يحدث شيء. إنني أرى علامات على حرب من نوع مختلف، وهي الحرب الإعلامية. ويبدو أن ثمة من يحاول السيطرة علينا بصورة غير مباشرة، بدون عنف وبدون قتل وبدون تهديد. إنها حرب باردة. فالأساليب المباشرة لن تنجح؛ إذ أن ذلك من شأنه أن يثير غضب العالم أجمع. ولذا فقد اختاروا استراتيجية مختلفة، على الأقل في الوقت الراهن».

استعراض من أجل حرية فرقة «بوسي ريوت» في فنـزويلا، سبتمبر/أيلول 2012. الصورة الرئيسية: عضوات فرقة «بوسي ريوت» المناصرة للمرأة (من اليسار) ماريا أليخينا وإكاترينا ساموتسيفيتش ونادزدا تولولكونيكوفا، يجلسن في قفص زجاجي خلال جلسة استماع لمحكمة الاستئناف في موسكو، روسيا، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

هل تعتقدين أن التهديدات التي تلقتها ماشا أليخينا من قبل النـزيلات جزء من الحرب الإعلامية أم أنها تهديدات حقيقية؟

«أعتقد أنها تهديدات حقيقية. فقد قرأتُ مقابلات مع نزيلات في الوحدة التي تُحتجز فيها ماشا. وبسبب تلك التهديدات قدمت ماشا شكوى، فوُضعت في زنزانة معزولة عقاباً لها.

«وليس من الواضح كيف ستحافظ إدارة المستعمرة العقابية على سلامة ماشا لأن نزيلات زنزانتها من ذوات السوابق اللائي يقضين أحكاماً بالسجن للمرة الثانية أو الثالثة. ويُحظر وضع مثل هؤلاء السجينات في الزنازن والوحدات نفسها التي تُوضع فيها النـزيلات للمرة الأولى، لأن حالتهن النفسية تغيرت كلياً، وأصبح لديهن فهم مختلف لحدود الإنسانية».

ما هي الاتجاهات الرئيسية التي ترينها اليوم في روسيا؟

«يجري تعزيز السلطة الاستبدادية والتدابير القمعية. ويتم اعتماد قوانين مخالفة للدستور بسهولة وهدوء وبدون مقاومة تُذكر. كما توجد اتجاهات يمينية واضحة. وقد تم اختيار طريق خاص، وهو طريق الفاشية الجديدة. أما قمة جبل الجليد فتتجلى في القوانين التي تحظر «الدعاية للجنسية المثلية بين القاصرين». إنها خطوة صغيرة على طريق طويل لتقييد الحقوق. وكذلك الأمر بالنسبة لقانون المنظمات غير الربحية وقانون الخيانة العظمى، وكافة القوانين الغريبة. وقد أُغلقت وسائل الإعلام الجماهيرية، ولذا كثيراً ما لا نتمكن من معرفة ما يحدث فعلاً».

ما الذي يمكن أن يتعلمه المجتمع الروسي من قضية فرقة «بوسي ريوت»؟

إذا استطاعت الفرقة تعليم الناس كيفية التفكير النقدي، فإن ذلك سيكون أمراً جيداً. فالناس غير معتادين على رؤية الفن السياسي الاحتجاجي، ولا يفهمون أنه حركة نقدية، كما أنه يسبب لهم الصدمة. وتحت تأثير الدعاية الرسمية يعتقدون أنه معاد

© Amnesty International

لروسيا ومستورد من الغرب. وستفعل سلطات الدولة كل ما في وسعها لجعل الناس يعتقدون أن فن [الاحتجاج] هو نوع من الفوضوية والشغب.

«بيد أن العديد من الأشخاص أدركوا أن ثمة شيئاً خاطئاً هنا. فهم يشاهدون ما يحدث ويقرأون مقابلاتنا ويرون عملنا. وبدأ العديد منهم يهتم بالفن النسوي السياسي. وفي المرة القادمة عندما يرون شخصاً ما يفعل شيئاً في العلن أو ينشر مادة إعلامية على الإنترنت، فإنهم سيعترفون بعمله باعتباره فناً، وليس فوضوية وشغباً».

هل من المخيف أن يكون المرء ناشطاً في مجال المشاركة في الاحتجاجات في روسيا هذه الأيام؟

«هذا أمر يعتمد على نوعية الناشط. فنحن لسنا أحجاراً صماء. ومن وجهة نظري، أن تكون حجراً أصمّ يعني أن يكون لديك معلومات، وعندئذ ستكون حياتك قصيرة. بيد أن النشاط السياسي الفني ليس بهذه الخطورة. وما حدث لنا ربما يكون سببه قُرب إجراء الانتخابات الرئاسية في مارس/آذار من العام الماضي.

إن كون ناديا وماشا لا تزالان في السجن، ولم يتم إطلاق سراحهما على الرغم من أن لديهما أطفال، ما هو إلا وسيلة جديدة للترهيب. فبعد هذا الذي

© AP Photo/Misha Japaridze

يمين: كاتيا ساموتسيفيتش تُجري مقابلة في مكتب منظمة العفو الدولية في موسكو، فبراير/شباط 2013.
أعلاه: أفراد الشرطة يقومون بالحراسة، بينما تقوم إمرأة بالاحتجاج أمام إحدى محاكم موسكو في يوليو/تموز 2012، وقد كتبت على صدرها عبارة «الحرية لفرقة بوسي ريوت».

حدث لهما، هل ستجرؤ أية امرأة لديها أطفال على المشاركة في مثل تلك الأنشطة؟ هذا نوع غريب من القسوة – إنه قسوة دعائية، ومن المهم مقاومتها على نحو ما».

بادر إلى التحرك الآن

قدمت نادزدا (ناديا) تولوكونيكوفا وماريا (ماشا) أليخينا طلبات لإطلاق سراحهما بشروط، ولكنهما لا تزالان تقضيان مدة حكمهما في مستعمرات عقابية نائية حتى مارس/آذار 2014. وكلما طال مكوثهما في السجن، أصبحت مساندتنا لهما أكثر أهمية. ساعدْ في الضغط من أجل إلغاء الأحكام الصادرة بحقهما، بإرسال مناشدة بهذا الشأن. أنظر الصفحة 22.

© AP Photo/Sergey Ponomarev

مناشدات عالمية

بادروا بالتحرك من أجل أفراد معرضين للخطر

تُصدر منظمة العفو الدولية مناشدات عالمية للدفاع عن أشخاص معرضين لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، أو عانوا مثل هذه الانتهاكات. وكل مناشدة تتضمن كل ما تحتاجون للمطالبة بالتغيير أو للإعراب عن دعمكم.

أخبار سارة وتحديثات

الصين: السماح لناشطة في مجال حقوق الإنسان بإكمال مدة حكمها في منزلها

في 8 فبراير/شباط، أُطلق سراح المدافعة عن حقوق الإنسان وسجينة الرأي ماو هنغ فنغ من حجز الشرطة بشكل مبكر. وكانت تقضي حكماً «بإعادة التربية من خلال العمل» لمدة 18 شهراً بتهمة «الإخلال بالنظام العام». ولكن سُمح لها بإكمال مدة حكمها في منزلها. وكانت قد اعتُقلت مرات عدة على مدى سنوات لأنها مدافعة نشطة عن الحقوق الإنجابية ومناضلة ضد الإجهاض القسري والإخلاء القسري.

وأثناء وجودها في الحجز، وُضعت ماو هنغ فنغ في الحبس الانفرادي في زنزانة ليس فيها نوافذ، وحُرمت من الحصول على ماء ساخن ونظيف حتى تدهورت حالتها الصحية. وقد ناضلت شبكة التحرك العاجل في منظمة العفو الدولية بشكل عنيد من أجل إطلاق سراحها.

نيجيريا: النجاح في مساءلة الشرطة

في فبراير/شباط 2013 «نُقل» مُفوض شرطة ولاية ريفرز إلى ولاية أخرى عقب إطلاق تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ «نيجيريا: لا عدالة للموتى مباشرة. وقد فحص التقرير الذي أُطلق في بورت هاركورت، عاصمة ولاية ريفرز، لقضية انعدام المساءلة في الشرطة النيجيرية وفشلها في التحقيق في حوادث الوفاة في حجز الشرطة أو عدم استعدادها الواضح للتحقيق فيها. كما حظي التقرير بتغطية إعلامية واسعة النطاق، بما في ذلك بث برنامج مناقشة بالهاتف على أثير إحدى محطات الإذاعة في بورت هاركورت.

المكسيك
مريام لوبيز

اعتُقلت تعسفياً وتعرضت للتعذيب

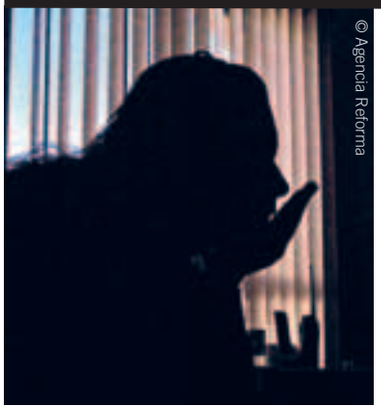
© Agencia Reforma

تعرَّضت مريام لوبيز، وهي ربة منزل وأم لأربعة أطفال، للاغتصاب والتعذيب على أيدي الجنود في عام 2011. ففي 2 فبراير/شباط 2011 اعتقلها جنديان تعسفياً في مدينة إنسينادا بولاية باجا كاليفورنيا. وقد احتُجزت في البداية لمدة أسبوع في ثكنات عسكرية، وتم استجوابها بشأن جرائم مخدرات مزعومة. وخلال ذلك الأسبوع اغتُصبت مريام ثلاث مرات وأُخضعت للصعق الكهربائي ولأوضاع قاسية وللاختناق تقريباً. كما عرض عليها الجلادون صوراً لزوجها وأطفالها، وقالوا لها إنهم سيقتلونهم إذا لم تتعاون معهم. وفي سبتمبر/أيلول 2011 أُطلق سراحها في النهاية بدون توجيه تهم لها. وحتى الآن لم يقدَّم أحد إلى ساحة العدالة بسبب تلك المعاملة.

إن قصة مريام ما هي إلا واحدة من آلاف القصص المماثلة لحالات التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز المكسيكية في السنوات الأخيرة، منذ أن قامت المكسيك بعسكرة الحملة القمعية ضد الجريمة المنظمة. وفي عام 2012 أصدرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب توصيات إلى الحكومة المكسيكية من شأنها أن تمنع استخدام التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة إذا نُفذت بحذافيرها.

يرجى كتابة مناشدة تحث فيها السلطات على إجراء تحقيق شامل وعاجل ومحايد في واقعة الاعتقال التعسفي والاغتصاب والتعذيب التي تعرضت لها مريام لوبيز، وإعلان نتائج التحقيق على الملأ، وتقديم المسؤولين عما حدث لها إلى ساحة العدالة. وتدعو السلطات إلى اعتماد خطة شاملة لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. تُرسل المناشدات إلى:

President Enrique Peña Nieto
Residencia Oficial de los Pinos
Casa Miguel Alemán
Col. San Miguel Chapultepec, C.P. 11850
Mexico City, Mexico
Fax: +52 5550935321
Email: enrique.penanieto@presidencia.gob.mx
Salutation: Estimado Señor Presidente

قرغيزستان
ديلمراد حيدروف

تعذيب محام في الحجز

© Archive of the Association for Human Rights in Central Asia

في 27 يونيو/حزيران 2010، وخلال اندلاع التوترات العرقية العنيفة في قرغيزستان، قام أفراد من قوة الشرطة القرغيزية باعتقال المحامي من أصل أوزبكي ديلمراد حيدروف، وزُعم أنه تعرَّض للتعذيب لمدة ثلاثة أيام لانتزاع اعترافات منه. وقد اتُهم بتنظيم والمشاركة في اضطرابات جماهيرية والاشتراك في قتل مفتش ضرائب قرغيزي واثنين من أفراد الشرطة العسكرية القرغيزية في قرية ناريمان ذات الأغلبية العرقية الأوزبكية في منطقة أوش بجنوب قرغيزستان.

وورد أن أفراد الشرطة انهالوا عليه بالضرب بالهراوات المطاطية، بما في ذلك على رأسه وأصابعه، وغطُّوا رأسه ووجهه بكيس بلاستيك، وأدخلوا مشبك ورق تحت أظافره. ومع ذلك فقد رفض التوقيع على اعتراف.

وقام موظفون طبيون فحصوا حيدروف بتوثيق إصابته بكدمات وظهور علامات تعذيب على جسده مرتين. وحتى اليوم، لم يُعرف ما إذا كانت قد أُجريت أية تحقيقات في تلك المزاعم. ولا يزال حيدروف قيد الاعتقال بانتظار المحاكمة، ويمكن أن يواجه حكماً بالسجن المؤيد إذا وُجد مذنباً.

ولم يكن التحقيق في جرائم حيدروف المزعومة كاملاً ولا محايداً، ولا تتوفر أدلة مباشرة على ارتباطه بتلك الجرائم. وأكَّد بعض الشهود أنه كان موجوداً في مكان آخر في وقت مقتل مفتش الضرائب. كما لم يتمكن الشاهد العيان على حادثة قتل أحد أفراد الشرطة العسكرية من التعرف عليه أثناء التحقيق.

يُرجى كتابة مناشدة تتضمن حثّ فيها السلطات على إجراء تحقيق شامل ومحايد وفعال في مزاعم تعرُّض حيدروف للتعذيب أثناء وجوده في الحجز؛ والدعوة إلى تقديم المسؤولين عن تعذيبه إلى ساحة العدالة؛ ودعوة السلطات إلى ضمان حصوله على حماية من التعرض لمزيد من التعذيب وإساءة المعاملة وعلى تعويضات كافية، والدعوة إلى محاكمته أمام محكمة تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ويرجى إرسال المناشدات إلى:

General Prosecutor Aida Salianova
Generalnaya Prokuratura Kyrgyzskoi
Respubliki
Ul. Toktonalieva 139
Bishkek
Kyrgyzstan
Fax: +996 312 66 30 67
Salutation: Dear Prosecutor General

روسيا
الحرية لماشا أليخينا ونادية تولوكونيكوفا

في 17 أغسطس/آب 2012، أُدينت ثلاث عضوات في فرقة «بوسي ريوت» الغنائية الجنسوية بتهمة «إثارة الشغب على خلفية الكراهية الدينية» وحُكم عليهن بالسجن لمدة سنتين لكل منهن. وقد قُبض على ماريا (ماشا) أليخينا، وإكاترينا (كاتيا) ساموتسيفيتش ونادزدا (ناديا) تولوكونيكوفا عقب تقديم أغنية احتجاجية في كاتدرائية موسكو. وكانت الأغنية مناهضة للرئيس بوتين. كما انتقدت بعض ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بسبب دعمهم لبوتين.

وقد حُكم على كاتيا بالسجن مع وقف التنفيذ بعد تقديم دعوى استئناف، وأُطلق سراحها بشروط في أكتوبر/تشرين الأول 2012. ونُقلت ناديا وماشا إلى مستعمرات عقابية منفصلة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ومطلع نوفمبر/تشرين الثاني على التوالي. وأُجبرت ناديا على العمل كخياطة. وسرعان ما وُضعت في قسم مخصص للعقوبات، من أجل سلامتها ظاهرياً. ولدى ناديا وماشا أطفال، وهم محرومون حالياً من الصلة اليومية معهما.

يرجى كتابة مناشدة تدعو فيها إلى إطلاق سراح ماريا أليخينا ونادزدا تولوكونيكوفا، اللتين تعتبرهما منظمة العفو الدولية سجينتي رأي، محتجزتين بسبب ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير، ليس إلا. وتدعو إلى إلغاء حكم الإدانة بحق كل من إكاترينا ساموتسيفتش وماريا أليخينا ونادزدا تولوكونيكوفا. تُرسل المناشدات إلى:

© AP Photo/Sergey Ponomarev

Prosecutor General
Yurii Yakovlevich Chaika
ul. B.Dimitrovka, d. 15a
Moscow, GSP-3, 107048
Russian Federation

Fax: +7 495 692 1725
+7 495 987 58 41
(إذا ردَّ شخص ما على الفاكس، يرجى أن تقول كلمة «فاكس» بوضوح)
بريد إلكتروني: prgenproc@gov.ru
Salutation: Dear Prosecutor General
المخاطبة: السيد المدعي العام

سوريا
علي محمود عثمان

صحفي اختفى قسراً

في مارس/آذار 2012 قُبض على الصحفي الشعبي علي محمود عثمان في محافظة حلب، ولا يزال محتجزاً في مكان غير مؤكد. وكان علي عثمان واحداً من شبكة نشطاء يديرون المركز الإعلامي المؤقت في حمص، الذي يوفر الصور لوسائل الإعلام الأخرى، ويساعد الصحفيين الأجانب على دخول حمص والخروج منها أثناء هجوم الجيش على حي بابا عمرو في فبراير/شباط 2012.

وقال ناشط سوري لمنظمة العفو الدولية إن القوات الحكومية أرسلت إلى علي محمود عثمان رسالة نصية لاستدراجه إلى الاجتماع الذي اعتُقل فيه.

وفي أبريل/نيسان 2012 بثّ التلفزيون السوري التابع للدولة مقابلة مصوَّرة مع علي محمود عثمان، تم فيها استجوابه بشأن ضلوعه في الحركة الاحتجاجية في حمص وأنشطته الإعلامية. كما سؤل عن استمرار الاحتجاجات على الرغم من إجراء الإصلاحات المفترضة من قبل الرئيس بشار الأسد. وقد رفض زملاؤه النشطاء الاعتراف بتلك المقابلة، ويعتقدون أنه أُرغم على إجرائها.

ولم يسمع أحد أية أخبار عن علي محمود عثمان منذ تلك المقابلة المتلفزة. وقال قريب له يعيش خارج سوريا لمنظمة العفو الدولية إن العائلة كانت قد تلقت خبراً من مصدر غير رسمي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 يفيد بأنه نُقل إلى السجن العسكري في صدنايا السيء الصيت، الواقع بالقرب من دمشق.

© Baba Amro News

يرجى كتابة مناشدة إلى السلطات السورية تحثها فيها على إبلاغ عائلة علي محمود عثمان بمصيره ومكان وجوده وأسباب اعتقاله فوراً. وتدعوها إلى ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لعائلته بزيارته، والسماح له بتوكيل محام من اختياره وبالحصول على الرعاية الطبية الضرورية. كما تحثها على توضيح وضعه القانوني وإطلاق سراحه بلا قيد أو شرط أو توجيه تهمة ارتكاب جريمة جنائية معترف بها دولياً له ومحاكمته بموجب إجراءات قضائية تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. تُرسل المناشدات إلى:

سعادة السيد بشار الجعفري
السفير فوق العادة والمفوض مطلق الصلاحية، المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية في الأمم المتحدة
820 Second Avenue, 15th Floor
(Between 43rd Street and 44th Street)
New York , NY 10017, USA

رواندا
أغنيس يويمانا نكوسي وسايداتي موكاكيبيبي

صحفيتان من سجناء الرأي

تقضي أغنيس يويمان نكوسي، رئيسة تحرير جريدة «أموراييو» المهتمة بأخبار الفضائح، حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات، بينما تقضي سايداتي موكاكيبيبي، نائبة رئيسة التحرير، حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بسبب نشرهما مقالات انتقدتا فيها الحكومة في عامي 2009 و 2010. وقد تناولت المقالات قضايا متعددة، ومن بينها تفشي مشاعر انعدام الأمن العام في الفترة التي سبقت الانتخابات، ومزاعم الفساد في أوساط كبار المسؤولين، بمن فيهم الرئيس بول كغامي. إن منظمة العفو الدولية تعتبر كلتا المرأتين من سجناء الرأي.

وقد أصدرت المحكمة العليا حكمين بالسجن لمدة 17 سنة وسبع سنوات على الصحفيتين، ولكن تم تخفيضهما بعد الاستئناف أمام المحكمة العليا في أبريل/نيسان 2012. وأُدينت المرأتان بتهمة تهديد الأمن القومي، كما أُدينت أغنيس بتهمة التشهير أيضاً.

كما قضت أغنيس يويمانا نكوسي حكماً بالسجن لمدة سنة بتهمتي «الانقسام والتشهير» في عام 2007 بسبب نشر مقال يقارن بين إدارة الرئيس كغامي وإدارة الرئيس السابق جوفينال هابياريمانا.

وكلتا المرأتين أرملتان ووالدتان لأطفال لا مناص من أن يعيشوا مع أقربائهم أثناء وجود والديهم في الحجز. كما تعاني المرأتان من مشكلات صحية خطيرة تفاقمت في ظروف الاعتقال.

إن «الجبهة الوطنية الرواندية» الحاكمة تشدد قبضتها على الفضاء السياسي والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد كان اعتقال ومحاكمة أغنيس وسايداتي جزءاً من حملة قمعية أوسع لمنتقدي الحكومة في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في أغسطس/آب 2012.

يرجى كتابة مناشدة إلى السلطات تدعوها فيها إلى إطلاق سراح أغنيس يويمانا نكوسي وسايداتي موكاكيبيبي فوراً وبلا قيد أو شرط؛ وتحثها على ضمان عدم اعتقال المزيد من الصحفيين ومحاكمتهم بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. تُرسل المناشدة إلى:

Paul Kagame
President of Rwanda
Office of the President
PO Box 15
Urugwiro Village
Kigali
Rwanda
Email: presidency@gov.rw
Salutation: Your Excellency

يرجى إرسال رسائل تضامنية بواسطة البريد الإلكتروني:
AgnèsandSaidati@gmail.com
ومن بين الأمثلة على تلك المناشدات:
«إننا نفكر في قضيتك، ونقدم لك دعمنا خلال فترة اعتقالك الجائر».
«يحدونا الأمل في أن يتمكن جميع الصحفيين في رواندا من التعبير بحرية».

سري لنكا
براجيث إكنالياغودا

مكان وجود صحفي لا يزال مجهولاً

مرَّ الآن أكثر من ثلاث سنوات على اختفاء المراسل الصحفي السريلانكي براجيث إكنالياغودا (أنظر: المناشدات العالمية، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2011). وكان براجيث إكنالياغودا، من هوماغاما، قد اختفى في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2010. وكصحفي ورسام كاريكاتير في صحيفة «لانكا» الإلكترونية في كولومبو، كان إكنالياغودا جريئاً في انتقاداته للحكومة، وكان ينقل أخبار الانتخابات بشكل نشط. وقد نشر مؤخراً تحليلاً إيجابياً حول المرشح السياسي المعارض سراث فونسيكا.

ولا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن يكون براجيث قد تعرض للاختفاء القسري بسبب عمله.

وما انفكت زوجته ساندیا إكنالياغودا تناضل بلا كلل من أجل الحصول على معلومات حول زوجها، وواجهت العديد من العقبات في سبيل ذلك. ولم تفتح الشرطة المحلية قضية ولم تقبل شكواها طوال أسبوعين بعد الإبلاغ عن اختفاء زوجها. وعندما رُفعت القضية إلى قسم التحقيقات الجنائية في كولومبو، لم يُحرز الأخير تقدماً يُذكر في سير القضية، مما دفع ساندیا إلى تقديم شكوى رسمية ضد سلوك القسم.

كما قدمت ساندیا التماساً للمثول أمام قاض لدى المحكمة العليا في كولومبو، وطلبت إجراء تحقيق فوري وشامل في الحادثة، ولكن الشرطة طلبت تأجيل النظر فيها بشكل متكرر. وفي جلسة استماع عُقدت بشأن قضية براجيث في هوماغاما في ديسمبر/كانون الأول 2012، أشار القاضي إلى أن فشل التحقيق كان واضحاً على نحو كاف.

© Private

يرجى كتابة مناشدة تدعو المفتش العام للشرطة إلى ضمان إجراء تحقيق فوري وكامل ومحايد في حادثة اختفاء براجيث إكنالياغودا؛ وتحثه على إعلان نتائج التحقيق على الملأ، وضمان تقديم المسؤولين عن الحادثة إلى ساحة العدالة في سياق إجراءات قضائية تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. تُرسل المناشدات إلى:

Inspector General of Police
N.K. Illangakoon
Inspector General of Police (IGP)
New Secretariat
Colombo 1
Sri Lanka
Fax: +94 11 2 440440
Email: igp@police.lk
المخاطبة: السيد المفتش العام

حقوق الإنسان لا تعرف الحدود

يشهد تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 على الشجاعة والعزم اللذيْن يتحلى بهما أشخاص من شتى أنحاء العالم، ممن يطالبون باحترام حقوقهم وحقوق الآخرين بصورة عابرة للحدود الوطنية.

ويتضمن تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013، الذي يُنشر في 23 مايو/أيار 2013 توثيقاً لحالة حقوق الإنسان في 159 بلداً وإقليماً خلال عام 2012.

ويبين التقرير كيف استمرت الحكومات في استخدام ذرائع المصالح الوطنية والأمن القومي وبواعث القلق بشأن الأمن العام لتبرير انتهاكاتها لحقوق الإنسان. كما يُبرز كيف ردَّ الناس في سائر أنحاء العالم على ذلك بالخروج إلى الشوارع واستكشاف الإمكانات المتفجرة لوسائل الإعلام الاجتماعي في فضح القمع والعنف والظلم.

ويقول الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شيتي في مقدمة التقرير: «إننا نعيش في عالم غني بالمعلومات، وإن النشطاء يملكون الأدوات اللازمة للتأكد من عدم إخفاء الانتهاكات، وإن المعلومات تخلق حتمية التحرك.

ويتساءل شيتي قائلاً: «إننا نواجه وقتاً حرجاً: فهل سنظل قادرين على الوصول إلى هذه المعلومات، أم أن الدول، بالتواطؤ مع فاعلين أقوياء آخرين، ستقطع علينا الطريق؟»

ويُظهر التقرير كيف تزداد حركة حقوق الإنسان قوة وتجذراً بشكل مستمر على الرغم من العراقيل التي توضع في الطريق، وأن الأمل الذي توقظه في نفوس الملايين سيظل يشكل قوة كبيرة لإحداث التغيير.

للاطلاع على المزيد من المعلومات وطلب نسختك من التقرير، يرجى زيارة موقع منظمة العفو الدولية: amnesty.org ابتداءً من 23 مايو/أيار 2013.

سكان أصليون في جلسات محاكمة إفرين ريوس مونت في مدينة غواتيمالا، يناير/كانون الثاني 2012. وقد اتُّهم الجنرال السابق في الجيش بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية شملت المجازر وعمليات التعذيب والاغتصاب التي اقتُرفت ضد السكان الأصليين في غواتيمالا خلال عامي 1982 و1983. للاطلاع على المزيد من المعلومات في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013، أنظر موقع المنظمة: amnesty.org، ابتداء بيوم 23 مايو/أيار 2013.

© REUTERS/Jorge Dan Lopez

«إن أيَّ جهدٍ يُبذل، مهما
كان صغيراً، سيزدهر
ذات يوم. فحتى
الأشجار الكبيرةٍ كانت
ذات يوم بذوراً صغيرة».

الروائي عبدالعزيز بركة
ساكن، متحدثاً عن النضال
من أجل حرية التعبير في
السودان. اُنظر الصفحة 18.

منظمة العفو
الدولية